دراسة مقارنة لخبرتي الرابطة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي والشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي وإمكانية الإفادة منها في ضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي

إعداد

د/ يحيى مصطفى كمال الدين

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

– كلية التربية جامعة عين شمس

، عضو هيئة التدريس بعمادة السنة التحضيرية

– جامعة الملك سعود

دراسة مقارنة لخبرتي الرابطة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي والشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي وإمكانية الإفادة منها في ضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي

د. يحيى مصطفى كمال الدين(*)

• مقدمة البحث:

لم يعد الاهتمام بالجودة أمر عادي أو نوع من الترف الاجتماعي كما يعتقد البعض، إذ أصبح الاهتمام بها ظاهرة عالمية توليها الحكومات والمنظمات اهتماما خاصا، بل إنه يمكن القول أن الاهتمام بالجودة وتحقيقها وضبطها وضمانها بات الوظيفة الأولى لكثير من المنظمات في ظل ما يشهده العالم من متغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

هذا ولم تكن المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها بمنأى عن هذا الاهتمام، إذ أقرت الحكومات العديدَ من السياسات، واتخذت العديدَ من التدابير، ليصل التعليم فيها إلى مستوى الجودة التي يرضى عنها الطلاب وأولياء الأمور ومؤسسات الأعمال، بل إن الأمر تخطى ذلك بكثير، لتصل بالتعليم فيها لمستويات من الجودة تنافس بها على المستوى الدولي.

ويشير المتابعون لقضية الجودة على مستوى التعليم العالي، أن مفهوم ضمان الجودة في التعليم العالي ظهر نتيجة للعديد من الأسباب، كان من بينها الانتقادات المتصاعدة لتدني نوعية التعليم العالي في الوقت الذي ترتفع فيه كلفته، وانتشار التعليم العالي الخاص، فضلا عن المنافسة الحادة في سوق العمل، والتنافس العالمي بين مؤسسات التعليم العالي كنتيجة للتوجه العالمي للعولمة، لذلك ظهرت الحاجة إلى ترتيبات وطنية لإدارة الجودة ومتابعتها

(*) مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية – كلية التربية جامعة عين شمس، عضو هيئة التدريس بمعاهد السنة التحضيرية – جامعة الملك سعود

والحكم عليها في مؤسسات التعليم العالي، كما ظهرت الحاجة إلى بناء معايير خاصة به، الأمر الذي نتج عنه إنشاء هيئات ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي.

وتعرف هيئات ضمان الجودة بأنها جهة منوط بها وضع معايير للحكم على جودة المؤسسات التعليمية والقيام بتقييم المؤسسات التعليمية وبرامجها والحكم عليها في ضوء تلك المعايير، وقد تكون هذه الهيئات حكومية أو غير حكومية.(١) كما يُعرفها الخولي بأنها "جهة تربوية قد تكون حكومية أو غير حكومية، تقوم بوضع معايير ومرجعيات التقويم وتطويره، وتتولى مسئولية التقييم الخارجي وزيارة الخبراء؛ للحكم على ما إذا كانت المؤسسة أو البرنامج التعليمي يُقابل تلك المعايير أم لا".(٢)

ونظرا لأن دول العالم على اختلافها الفقيرة منها والغنية، تقر بأن التعليم العالي يُعد محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد ارتأت تلك الدول أنه إذا أُريد للتعليم العالي أن يحقق التنمية التي ينشدها الفرد والمجتمع، فلابد من أن نتأكد من ضمان الجودة به، وأن عمليات المراجعة الخارجية التي تتم لمؤسساته تسير بشكل صحيح وفي ضوء معايير معترف بها ليس فقط على نطاق وطني وإنما عالمي أيضا، وهو الأمر الذي دفع هيئات ضمان الجودة في دول العالم المتقدم إلى أن تعمل على تطوير آليات عملها والمعايير التي تستند إليها، وهو ما يمكن تلمسه في تطور ونمو هيئات ضمان الجودة في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وسعيها لأن تصل بمعاييرها وآليات عملها إلى مستويات عالمية بحيث أن ما تتخذه من قرارات بأهلية مؤسسة من عدمه في تقديم الخدمة التعليمية المرجوة، لا يلقى قبولا على المستوى الوطني فحسب، بل وعلى المستوى الدولي أيضا.

وفي مرحلة متقدمة من ضمان الجودة على مستوى مؤسسات التعليم العالي وفي إطار مفهوم التدويل ظهرت دعوات عالمية إلى إنشاء هيئات إقليمية

ودولية لضمان الجودة، تعمل على تبادل الخبرات والمعلومات فيما بين أعضائها بما يدعم جودة مؤسسات التعليم العالي، وفي هذا السياق يشير جين نايت Jane Knight، إلى أن التدويل يمكن توظيفه كإستراتيجية لتعزيز أبعاد العولمة والتداخل الثقافي في التعليم والتدريس والبحث وإنتاج المعرفة وخدمة المجتمع، بل وفي تحسين ممارسات الجودة على صعيد التعليم العالي أيضا.

ويؤكد على ذلك، أن فكرة إنشاء هيئات إقليمية لضمان جودة التعليم العالي جاءت كاستجابة للعديد من التساؤلات التي طرحها المهتمون بشئون التعليم؛ إذ يتساءل التباخ ونايت Altbach & Knight كيف يمكن للقائمين على شئون التعليم ضمان جودة البرامج التي تقدمها المؤسسات العامة أو الخاصة التي عادة ما تكون خارج إطار النظام الوطني للتعليم؛ أي التي ليست جزءا منه، أو معترف بها من قبل في ضوء المعايير الوطنية لضمان الجودة؟ بل كيف يمكن تنظيم والحكم على جودة البرامج الأكاديمية التي يتلقاها الطلاب الدارسين بنظام التعلم من بُعد أو القادمين من دول أخرى لاستكمال دراستهم داخل النظم القومية لدولة أخرى؟[٣]

وفي إطار الإجابة عن هذه السؤال ظهرت العديد من الدعوات الإقليمية والدولية لإنشاء هيئات إقليمية ودولية لضمان جودة التعليم العالي كان من بينها الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE) International Network of Quality Assurance Agencies in Higher Education، التي أُنشأت في عام ١٩٩١، والرابطة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي European Association for Quality Assurance in Higher Education (INQA) ، التي أُنشئت عام ١٩٩٧ للتوحيد بين منظمات وهيئات الجودة الأوروبية، واتحاد الجامعات الأوروبية European University Association EUA والذي قام بالاتحاد مع عدد من الهيئات الأخرى بإطلاق عملية مراجعة لقياس جودة البرامج والاستراتيجيات الدولية لضمان الجودة في

التعليم العالي، كما كونت اليابان في عام ٢٠٠٢ بالاتحاد مع شركاء آخرين رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) لتطوير عملية التقييم المشترك للتعليم الجامعي.

وفي المنطقة العربية، دفعت ظاهرة العولمة وسياسة الانفتاح الاقتصادي، العديد من الدول العربية للتركيز على تطبيق مفاهيم الجودة والتميز في مؤسساتها التعليمية التي طغت عليها ملامح وطبيعة التعليم التقليدي، وأصبحت تعاني من الخلل الذي يعيق قدرتها على تحقيق التنمية العلمية بالصورة المرضية، إضافة إلى ضعف مواءمة مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل والمجتمع، بالإضافة إلى ظهور التعليم العالي الخاص في العقد الأخير من القرن الماضي، والتهافت والتسابق بين مؤسساته على جني الأرباح دون النظر إلى جودة ونوعية البرامج التعليمية التي تقدمها.(٥)

ولأن جودة التعليم العالي تتمثل في المنُتج المتولد بواسطة مؤسساته، سعت الكثير من الحكومات العربية إلى إصلاح مؤسسات التعليم العالي وتجويد مخرجاتها بإنشاء وتشكيل الهيئات أو المجالس المتخصصة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، التي تضمن من خلالها توطيد ثقتها ببرامجها التعليمية وموائمة مخرجاتها مع متطلبات المجتمع وسوق العمل.

هذا ولم تكن دول مجلس التعاون الخليجي بمعزل عن هذا الأمر، فلقد أُنشئت في معظمها هيئات تضطلع بجودة التعليم العالي خاصة مع تزايد أعداد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بها، ففي المملكة العربية السعودية أُنشئت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA) ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.(٥)

وفي الكويت أنشء مجلس الجامعات الخاصة ليكون وسيلة الدولة لضمان جودة التعليم العالي، والمجلس عبارة عن مؤسسة حكومية تعمل برئاسة وزير التعليم العالي وعضوية (٨) أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص في

التعليم العالي ممن ليس لهم أية مساهمة مباشرة أو غير مباشرة بأية مؤسسة تعليمية خاصة طوال مدة عضويتهم.(٦)

وفي مملكة البحرين تم إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب. Quality Assurance Authority for Education & Training، بموجب المرسوم الملكي رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٨ والذي تم تعديله بمرسوم رقم ٦ لسنة ٢٠٠٩ وهي هيئة وطنية مستقلة تعمل في ظل توجيهات مجلس الإدارة الذي تم تشكيله بالمرسوم رقم ٧ لسنة ٢٠٠٩، وتتبع الهيئة مجلس الوزراء وتخضع لإشرافه.(٧)

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فأنشأت لجنة الاعتماد الأكاديميCommission for Academic Accreditation وهي وكالة الحكومة الاتحادية لضمان الجودة، مكلفة بتعزيز التميز التعليمي بين المؤسسات المختلفة للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة لضمان جودة التعليم العالي، بما يتفق مع المعايير الدولية.(٨)

في حين تلعب الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي، Oman Academic Accreditation Authority دور الجهة المسئولة عن تطوير قطاع التعليم العالي العماني من خلال عمليات الاعتماد المؤسسي والبرنامجي أيضا، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، وتوفير التدريب وفرص التواصل داخل السلطنة.(٩)

ومازالت قطر في طريقها لإنشاء هيئة وطنية لضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي.

- **مشكلة البحث:**

تشهد الجامعات الخليجية، حركة تنموية ونهضة تعليمية يمكن تلمس ملامحها من خلال ما حظيت به تلك الجامعات وكلياتها من اعتماد من قبل هيئات دولية وعالمية، وزيارات علمية لأساتذة مرموقين على مستوى العالم، كما حصلت العديد من كليات جامعة الملك سعود بالرياض على الاعتماد من قبل

هيئات عالمية، وحققت العديد من الجامعات الخليجية ترتيبا متقدما في التصنيف العالمي للجامعات يسبق نظيراتها من الجامعات العربية، حيث حصلت ثلاث جامعات سعودية على ترتيب متقدم بين الجامعات العربية وحصلت جامعة الإمارات على الترتيب العاشر بين أفضل عشر جامعات عربية في التصنيف العالمي.(١٠)

كما أنه – وكما سبقت الإشارة – أُنشء في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي إن لم يكن جميعها هيئات وطنية لضمان جودة التعليم العالي، تعمل على أن تحقق مستويات عالمية في آليات عملها والمعايير التي تعتمد عليها للحكم على جودة مؤسسات التعليم العالي بها، بل إن بعض تلك الهيئات يعمل بالتنسيق مع هيئات أجنبية ذات سمعة عالمية.

ونظرا لما تتمتع به هذه الهيئات من خبرات متنوعة من خلال ما تقوم به من عمليات لضمان الجودة بشكل منفرد أو بالتعاون مع هيئات أجنبية، وفي إطار سعي دول المجلس إلى الوصول إلى حالة أكبر من الاتحاد في السياسات التعليمية والاقتصادية بما يتناسب وظروف كل دولة، جاءت فكرة البحث الحالي لوضع تصور لإنشاء هيئة إقليمية تجمع بين دول مجلس التعاون الخليجي لضمان جودة التعليم العالي، بما يؤدي إلى الوصول لحالة من الاتحاد التعليمي على مستوى مؤسسات ضمان الجودة بالتعليم العالي تستفيد منها الجامعات الخليجية من خبرات الهيئات الوطنية بكل دولة، ومن تجارب الاعتماد الدولية التي حصلت عليها بعض الجامعات والكليات.

ولذا تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:
كيف يمكن الاستفادة من خبرات الهيئات الإقليمية المختارة لضمان الجودة بالتعليم العالي (الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية لهيئات توكيد الجودة في التعليم العالي) في وضع تصور لهيئة إقليمية لضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما الأسس الفكرية لضمان الجودة؟ وما انعكاساتها علي التعاون الإقليمي لضمان الجودة بالتعليم العالي؟
٢. ما واقع هيئات ضمان الجودة بدول مجلس التعاون الخليجي؟
٣. ما أوضاع التعاون الإقليمي لضمان الجودة بالتعليم العالي في الخبرات الأجنبية المختارة؟
٤. ما التصور المقترح للتعاون الإقليمي لضمان الجودة بالتعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي بما يناسب ظروفها الثقافية؟

- **أهداف البحث:**

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في الوصول إلى وضع تصور لهيئة إقليمية لضمان جودة التعليم العالي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، تضمن جودة التعليم العالي في دولة المنطقة وتدعمه وتكون على غرار الهيئات الإقليمية ذات الشأن، مثل الرابطة الأوروبية لضمان جودة التعليم العالي، أو الهيئات الدولية مثل الشبكة لهيئات ضمان الجودة بالتعليم العالي، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية هي:

١. الوقوف على الأسس الفكرية النظرية منها والتطبيقية لعمل هيئات ضمان جودة التعليم على مستوى التعليم العالي.
٢. وصف وتحليل نظام عمل كلا من الرابطة الأوربية لضمان الجودة في التعليم العالي، والشبكة الدولية لهيئات توكيد الجودة في التعليم العالي.
٣. الوصول لتصور مقترح لهيئة إقليمية لضمان جودة التعليم العالي لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء خبرتي الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية وبما يتناسب مع واقع دول مجلس التعاون الخليجي.

- **حدود البحث:**

يقتصر البحث الحالي في دراسته وتحليله للرابطة الأوروبية لضمان جودة التعليم العالي والشبكة الدولية لضمان الجودة بالتعليم العالي على تحليل نشأتها وأهدافها ومبادئها وعضويتها ونظام عملها، من أجل الاستفادة منها في وضع تصور لهيئة إقليمية لضمان جودة التعليم العالي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، ويرجع اختيار الباحث لهاتين الهيئتين نظرا لما تتمتعان به من سمعة طيبة ومكانة عالمية، كما أنهما ساهمتا بشكل كبير في دعم هيئات ضمان الجودة بدول المجلس، وكثير من دول المجلس أعضاء بالشبكة الدولية لضمان الجودة بالتعليم العالي.

- **مصطلحات البحث:**

(١) الجودة التعليمية:

تعرف الجودة التعليمية بأنها "جملة من المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوافر لجميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أو المخرجات التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم وتتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بالجامعة".[٠١]

وتعرف الجودة التعليمية أيضاً بأنها: "تكامل الملامح والخصائص لمنتج أو خدمة ما بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة أو معروفه ضمنا، أو هي مجموعة من الخصائص والمميزات لكيان ما تعبر عن قدرتها على تحقيق المتطلبات المحددة أو المتوقعة من قبل المستفيد"[٠٢]

(٢) ضمان الجودة

يشير مصطلح ضمان الجودة إلى الأنشطة المخططة والمنظمة التي تتم داخل أنظمة الجودة بما يضمن الوفاء بمتطلبات الجودة التي يتطلبها المنتج[٠٣]،

كما يمكن الإشارة إلى ضمان الجودة بأنها القياس المُنظم، والمقارنة في ضوء مستويات معيارية، ومراقبة العمليات وما يرتبط بها من ردود أفعال بما يمنع أو يقلل من حدوث الأخطاء.(١٠)

وقياسا على ما سبق، يمكن القول بأن ضمان الجودة في التعليم العالي، يُقصد به الإجراءات والعمليات والأنشطة التي تتم من قبل جهات أو أفراد معينين من أجل ضمان جودة المنتج التعليمي، والمتمثلة في التأكد من ملائمة العمليات لتحقيق المخرجات، وأداء العمل بشكل صحيح من الوهلة الأولى، وذلك إما من خلال الرقابة المباشرة والقياس المرجعي، أو من خلال التأكد من أن هيئات ضمان الجودة والاعتماد تضطلع بهذا الدور بشكل صحيح.

- **منهج البحث:**

في سبيل الإجابة عن أسئلة البحث وتحقيق أهدافه، يتبع البحث المنهج المقارن بأبعاده المختلفة في معالجته للموضوع، وتتمثل أبعاد منهجية البحث التربوي المقارن في:(١٠)

١. البعد التاريخي، والذي يختص بدراسة نشأة الظاهرة التعليمية موضوع الدراسة وعلاقتها بالظواهر التعليمية الأخرى ذات العلاقة، وكذلك علاقتها بمجتمعها في الدول المختارة للبحث.
٢. البعد الوصفي، ويتم على مستويين: يختص المستوى الأول بدراسة الظاهرة التعليمية في وضعها المعياري، ويهتم الأخر بدراستها في الدول المختارة للبحث.
٣. البعد التحليلي الثقافي، ويختص هذا البعد بإظهار القوى والعوامل الثقافية المسئولة عن الوضع الراهن للظاهرة التعليمية.
٤. البعد المقارن التفسيري، ويقصد بهذا البعد تحديد أوجه التشابه والاختلاف للظاهرة التعليمية في دول البحث، وتفسيرها في ضوء مفاهيم بعض العلوم الاجتماعية ذات العلاقة بالظاهرة التعليمية.

٥. البعد التنبؤي، ويعكس هذا البعد الجانب النفعي أو الإصلاحي للتربية المقارنة، ولكن على نحو استشراف للمستقبل التربوي للظاهرة التعليمية موضوع البحث للدولة التي تعاني من مشكلات بشأنها.

وفي إطار منهجية البحث المُقارن، تم تقسيم البحث إلى خمسة أقسام روعي فيها الأبعاد المختلفة له؛ حيث يُقدم القسم الأول إطار نظريا يعرض لنشأة ضمان الجودة وتطورها على المستوى مؤسسات التعليم العالي وصولا إلى مرحلة التعاون الإقليمي، ثم جاء القسم الثاني ليقدم دراسة وصفية لهيئات ضمان الجودة بدول مجلس التعاون الخليج، ثم القسم الثالث الذي قدم رؤية وصفية تحليلية للرابطة الأوروبية والشبكة الدولية لضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي، أما القسم الرابع فتناول دراسة مقارنة تفسيرية لأوجه التشابه والاختلاف بين عنصري المقارنة، وانتهى البحث بالقسم الخامس الذي قدم تصورا مقترحا لشبكة خليجية لضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي، بما يتناسب مع الأوضاع الثقافية لدول المجلس ومتطلبات القرن الحادي والعشرين.

- **خطوات البحث:**

سعيا لتحقيق أهداف البحث، وفي ضوء المنهجية التي يسير عليها، يسير البحث وفقا للخطوات التالية:

١. إطار نظري لهيئات ضمان الجودة.
٢. دراسة وصفية تحليلية لهيئات ضمان الجودة بدول مجلس التعاون الخليجي.
٣. دراسة تحليلية وصفية لكل من الرابطة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي (ENQA) والشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE).

٤. دراسة مقارنة تفسيرية لأوجه التشابه والاختلاف بين كلا من الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية لضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي.

٥. **تصور مقترح لاتحاد دول مجلس التعاون الخليجي لضمان جودة التعليم العالي.**

القسم الأول: هيئات ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي: إطار نظري

يرى البعض أن قضية الجودة وضمانها في مؤسسات التعليم، من القضايا التي تم تناولها بشكل كبير، وأنها لم تعد تحظى بذات الأهمية التي كانت عليها في السابق، إلا أن المتتبع لهذه القضية يجد أنها محل بحث متجدد؛ إذ تتنوع آليات التحقق من الجودة وتتجدد بمرور وقت، بل إن المعايير الموضوعة للحكم على جودة المؤسسات التعليمية تحظى بالتغيير والتبديل والتطوير من حين لآخر، الأمر الذي يدفع الكثير من الباحثين إلى النظر في هذه القضية والبحث فيها بشكل دائم، ولذا يتناول هذه القسم من البحث الوقوف على:

- **مفهوم الجودة وانعكاسه على فلسفة ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي.**
- دواعي الاهتمام بضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.
- أسس ومبادئ هيئات ضمان الجودة.
- تطور هيئات ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي.

وفيما يلي بيان تلك النقاط.

١. مفهوم الجودة وانعكاسه على فلسفة ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي.

تناولت العديد من الأدبيات التربوية الحديث عن مفهوم ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي، وأفردت له الكثير من التحليل، ومن بين تلك الرؤى التحليلية ما أشار إليه القواس El-Khawas من أن ضمان الجودة هو "تلك السياسات الحكومية التي تفرضها الدولة على مؤسسات التعليم العالي لديها، لتقوم بعمليات تدقيق خارجي لأنشطتها التعليمية، لتقدم للمجتمع ما يؤكد جودة ما تقوم به من خدمات تعليمية؛ ذلك أن رقابة المجتمع تُعد العنصر الأساس في الوقوف على المشاكل بل ومنعها".[16] وهي رؤية تنطلق من نظرية العرض

والطلب، والتي تمثل فيها مؤسسات التعليم العالي دور العارض أو صاحب الخدمة، والمجتمع والطلاب ورجال الأعمال متلقي الخدمة، إلا أنه على الرغم من اتفاق البعض مع هذه الرؤية الاقتصادية البحتة، ينبغي أن نضع في الاعتبار أن الخدمة التي يتلقاها المستفيد ليست ثابتة؛ فهي تختلف من مؤسسة تعليمية لأخرى، وأن الفائدة التي ستعود على المشتري (متلقي الخدمة) لن تظهر قبل حصوله عليها، وإنما بعد حصوله عليها بسنوات فيما يُعرف بالجودة التي يُستدل عليها بعد سنوات من الاستخدام.[17]

ولأن تقييم الجودة والحكم عليها في مجال التعليم يختلف عن غيره من المجالات؛ فإن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة على ساحة الاهتمام بالجودة وضمانها داخل مؤسسات التعليم العالي هو: ما هي الجودة التي ينشدها المجتمع؟ لذا في سبيل الإجابة عن هذا السؤال أورد هارفي وستنساكر LEE HARVEY & STENSAKER ست رؤى مختلفة لمفهوم الجودة تعبر عن تطور هذا المفهوم، وهذه الرؤى هي:[18]

أ. الجودة بمعنى الاستثناء Exceptional: وهو مفهوم تقليدي يرتبط بفكرة التميز، ويُعبر عنه المستوى العالي والمتميز الذي يُعد استثنائيا من الإنجاز الأكاديمي، حيث تتحقق الجودة إذا ما تم تجاوز المعايير وتخطيها لمستوى أعلى.

ب. الجودة بمعنى الكمال أو الاتساق Perfection or consistency: وهو مفهوم يركز على العمليات ويُحدد المواصفات التي نسعى لتحقيقها، والجودة بهذا المعنى تقوم على فكرة الأخطاء الصفرية وأداء الشيء بشكل صحيح من أول مرة.

ج. الجودة بمعنى الملاءمة للغرض Fitness for purpose: وهو مفهوم ينظر إلى الجودة على أنها ملاءمة المنتج أو الخدمة لأهدافها

(لأغراضها) المعلنة، وهذه الأهداف قد تكون هي توقعات العميل، أو هي رسالة المؤسسة التعليمية أو أهداف المقرر.

د. الجودة بمعنى الأهلية لتحقيق الغرض Fitness of purpose: وهو مفهوم ينظر إلى الجودة من خلال تقييم رؤية المؤسسة أو مساعيها لتحقيق الجودة وهل هي كافية أم لا، بحيث تعبر عن جودة حقيقية، أي أنه مفهوم يقيم رؤية المؤسسة وبالتالي فهو ليس تعريفا للجودة في حد ذاته.

ه. الجودة بمعنى العائد من الإنفاق Value for money: وهو مفهوم ينظر إلى الجودة على أنها التأكيد على المحاسبية، حيث تنظر إلى العائد من الإنفاق على التعليم باعتباره استثمار، وككل الخدمات العامة بما فيها التعليم لابد وأن يسأل الممول أين تذهب أمواله، وكذلك الطلاب يسألون هل ما يحصلون عليه من تعليم في مؤسسة ما يستحق مقدار ما ينفقونه من وقت ومال وجهد.

و. الجودة بمعنى التحول Transformation: وهو مفهوم ينظر إلى الجودة على أنها عملية تحول، والتي يُعبر عنها في التعليم العالي بالقيمة المضافة للطلاب من خلال تجربتهم التعليمية، فالتعليم هنا ليس مجرد خدمة تُقدم للعميل (الطلاب) وإنما هو عملية تحول مستمرة للمشاركين، وهذا يقود إلى انطباعين اثنين من الجودة التحويلية في التعليم هما: تعزيز وتمكين الطالب أو الباحث.

والحقيقة أن تحليل الرؤى الست التي طرحها هارفي وستنساكر لمفهوم الجودة يفسر لنا النمو الذي شهدته منهجية ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، فلقد مرّت نظم ضمان الجودة في تطورها بمراحل أربعة:[19]

كانت المرحلة الأولى منها عبارة عن مناقشات حول المعايير التربوية ومدى توافرها في البرامج التعليمية المقدمة، وكان دور هيئات ضمان الجودة

هو تحديد البرامج التعليمية التي دون المستوى، من خلال تقرير يُلخص نتائج التحقق من توافر المعايير، أو الاعتماد يُقدم إلى الدولة، وهذه المرحلة تحاكي مفهوم الاستثناء في الجودة، حيث أن البرامج الأفضل أو الأكثر تميزا هي الاستثناء من باقي البرامج.

أما المرحلة الثانية: فدارت حول مدى كفاءة نظام التعليم العالي ومؤسساته، وكان دور هيئات ضمان الجودة في هذه المرحلة هو تحقيق المساءلة العامة، ونشر الوعي بالجودة في المؤسسات التعليمية، وكانت هذه الهيئات تنتهي إلى ترتيب مؤسسات التعليم العالي، وتحديد الممارسات المتميزة بها، وهي بذلك تحاكي مفهوم الملائمة لتحقيق الغرض، وهي بذلك ترى أن المؤسسة تحقق الغرض من وجودها بدرجة تضعها في مرتبة ما بين أقرانها.

المرحلة الثالثة: دارت حول قياس مدى قدرة المؤسسات التعليمية على الإبداع وضمان الجودة، مؤكدة على تنمية قدرة المؤسسات على التنظيم الذاتي وتطوير نفسها لتكون قادرة على الوفاء بأدوارها، لتحقق مفهوم الجودة الخاص بالقدرة على تحقيق الغرض من وجودها.

أما المرحلة الرابعة: والأخيرة فرأت أن دور هيئات ضمان الجودة هو التحفيز المستمر والمستدام لثقافة الجودة بالمؤسسات، على اعتبار أن مؤسسات التعليم العالي لابد وأن تحاكي كل ما هو جديد ومتطور ليكون خريجوها دائما مواكبين للتطور، والمواكبة هنا يمكن فهمها في ضوء تمكين الطالب من التعايش مع المجتمع الذي يتغير بشكل كبير وسريع.

مما سبق يمكن القول أن فلسفة العمل التي حركة هيئات ضمان الجودة كانت تسير دائما بالتوازي مع تطور مفهوم الجودة، الأمر الذي كان يتطلب دائما تطوير العمل في ظل تطور الرؤية ونموها.

٢. دواعي الاهتمام بضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي علت قضية ضمان الجودة في التعليم العالي لتكون إحدى القضايا التي تتم مناقشتها على مستوى السياسات العامة للدول، وبرغم أن هذه القضية كانت محل نقاش، إلا أنها ظهرت بشكل جلي مع أواخر التسعينيات وظهرت مطالبات جديدة لضمان جودة التعليم العالي في دول كثيرة منها: أستراليا والأرجنتين وتشيلي والدنمرك وإنجلترا، وفرنسا وهونج كونج وهنغاريا ورومانيا ونيوزيلندا، وغيرها من الدول.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه ما الذي حدث وأدى إلى تزايد الاهتمام بقضية الجودة التعليمية؟ هل أصبحت المعايير التي وضعتها المؤسسات التعليمية لجودة التعليم العالي وما قامت به من عمليات غير كاف ومجد مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي؟ بمعنى آخر لماذا برزت قضية ضمان جودة التعليم العالي بهذا الشكل؟، يرى البعض أن هناك أسباب خارجية عديدة أدت إلى حدوث ذلك منها:[20]

أ. <u>النمو المتزايد في أعداد الطلاب وزيادة تكلفة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي:</u>

فمع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي شهدت معدلات قبول الطلاب بالتعليم العالي نموا غير مسبوق طبقا لإحصائيات منظمة اليونسكو والبنك الدولي، الأمر الذي صاحبه ارتفاع معدلات الإنفاق على التعليم، وهو ما طالب مسئولي السياسة بوضع سياسات طارئة لإدارة النمو السريع لقبول الطلاب والحفاظ على الجودة التعليمية في ظل نمو حجم وعدد المؤسسات التعليمية.

ب. <u>النهج الدرامي للإدارة في كثير من الدول:</u>

إذ قامت كثير من الدول في منتصف التسعينيات من القرن الماضي بعملية مراجعة وتشكك لافتراضاتها القديمة حول جدوى التعليم العالي وغيره من

القطاعات التي طالما تلقت دعما من الحكومة، مما دفعها إلى مراجعة جودة التعليم العالي وقدرته على تحقيق الآمال المنشودة.

ج. <u>التنافسية بين نظم ومؤسسات التعليم العالي:</u>

مع تزايد معدلات قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي، أصبحت نظم التعليم العالي أكثر تنافسية وتنوعا في نوعية طلابها، وبرغم أنها أصبحت أقل تمويلا إلا أنها أصبحت أكثر كفاءة، وأكثر توقعا في قدرتها على تلبية الاحتياجات الوطنية والإقليمية والعالمية، الأمر الذي أصاب القائمين على التعليم العالي بالحيرة حول ماهية التوقعات الجديدة للجامعات في ظل هذه البيئة المتغيرة.

د. <u>التعليم العالي والسياسات التجارية للدول:</u>

مع أواخر التسعينيات من القرن الماضي بدأت العديد من الدول ترى أن هناك ترابطا بين مخرجات التعليم وسياساتها الاقتصادية، فعلى الرغم من التباين بين الدول في هذا الأمر، إلا أن العديد من الجامعات ونظم التعليم العالي تبنت إستراتيجيات جديدة لتعزيز روابطها الدولية.

ه. <u>حركات الإصلاح التعليمي:</u>

أدت التغيرات التي حدثت في أوروبا، إلى التوجه نحو سياسات الإصلاح التعليمي، إذ تبنت الكثير من دول أوروبا الوسطى والشرقية آليات ضمان جودة التعليم العالي كجزء من سياسات إعادة الهيكلة بها، كما أن برنامج ايراسموس ERASMUS وغيره من مبادرات المفوضية الأوروبية لتسهيل التنقل بين الطلاب والأساتذة، أدت إلى تغييرات واسعة في البرامج الأكاديمية، سواء في دول الاتحاد الأوروبي أو الدول الأوروبية الساعية إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

٣. تطور هيئات ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي.

سبقت الإشارة إلى قضية الجودة قضية قديمة، وأن الاهتمام بها لم يكن وليد العصر الحديث، إلا أن المؤرخون لتطور هيئات ضمان الجودة يشيرون إلى أن ظهور هذه الهيئات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية يرجع إلى الثمانينيات من القرن العشرين، خاصة بعد دخول هذه الدول في منافسة معرفية أكثر منها اقتصادية، وتحول دول العالم من مفهوم دولة الرفاهية إلى دولة المؤسسات، وتقرير أمه في خطر الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية، ولكي نفهم تطور هيئات ضمان الجودة، سنقوم بتقسيم هذا التطور إلى مراحل على النحو التالي:

- **مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين:**[21]

مع مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، وبعد عمليات الإصلاح التعليمي في أوروبا ظهرت العديد من هيئات ضمان الجودة في التعليم، والتي تميزت باختلاف النهج الذي اتبعته في ضمانها للجودة، والأسس المنطقية التي قامت عليها، والأشكال التي اتخذتها؛ ففي الكثير من الدول مُنحت هذه الهيئات مسئوليات كبيرة وأُعطيت صلاحيات واسعة لتقوم بمراقبة وثيقة للجامعات، مستخدمة لذلك أساليب عديدة منها: القيود على الترخيص بإنشاء الجامعات، والمراجعات من مختلف الأنواع، وتقارير المتابعة، والزيارات المؤسسية.

في دول أخرى لم تُعطى هيئات ضمان الجودة هذه الصلاحيات الكبيرة – على الأقل في أول الأمر – ففي هولندا والبرتغال والدنمرك – على سبيل المثال – تركزت مراجعات هيئات ضمان الجودة على عمليات التعليم والتعلم وفحص برامج أكاديمية محددة، في حين ركزت بعض الهيئات بما فيها الهيئات الحاكمة في الولايات المتحدة في مراجعاتها لأداء مؤسسات التعليم العالي على جهود

المؤسسات لتطوير الأداء، وتحقيق المؤشرات، إضافة إلى تحليل بيانات "نتائج" الإنجازات الأكاديمية للخريجين من حيث العمل أو الخبرة في السوق.

في عام ١٩٨٥ أنشأت فرنسا اللجنة القومية للتقويم، لتقوم بعمليات المراجعة الخارجية للجامعات استنادا إلى الزيارات الميدانية وإعداد التقارير الحكومية، وفي عام ١٩٨٦ أقرت نيوزيلندا إطارا جديدا لسياسة التعليم العالي بها، شملت مطالبات بالتدقيق الأكاديمي للجامعات والمعاهد الفنية، أما أستراليا ففي أواخر الثمانينيات اتخذت منهجا لوضع مؤشرات لجودة التعليم يتم في ضوئها تمويل الجامعات، وسرعان ما تبعه إنشاء اللجنة الوطنية لضمان جودة التعليم، والتي قامت بعمليات مراجعة سنوية لأداء الجامعات في التعليم والبحث وخدمة المجتمع خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥، أما في هولندا تم إنشاء هيئات ضمان الجودة في عام ١٩٨٥ لمتابعة جودة التعليم قبل الجامعي وفي عام ١٩٨٩ لمؤسسات التعليم العالي والجامعي ووضعت سياسات جديدة لتمويل البحث العلمي الجامعي في ضوء الجودة، وتمويل التعليم الجامعي في ضوء جودة مخرجاته، أما الدنمرك فقد وضعت نظاما لتقييم جودة التعليم العالي يقوم على أساس تقييم مجالات معينة داخل الجامعة بناء على دعوة من الجامعة نفسها.

ويمكن القول أن مرحلة الثمانينيات كانت مرحلة إنشاء هيئات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بدول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أما مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، فشهدت انتشار تلك الهيئات في دول آسيا، وإعادة هيكلتها في دول أوروبا.

- **مرحلة بروز التعاون الإقليمي لضمان الجودة:**

خلال منتصف التسعينيات وما بعدها ظلت قضية المحاسبية وضمان الجودة التعليمية القضية الأكثر بروزا في الأجندات السياسية الحكومية، فلقد قامت دول مثل جنوب أفريقيا والمكسيك بإنشاء هيئات لضمان الجودة، كما

لوحظ أن العديد من الدول شهدت عدم استقرار كبير في طبيعة ضمان الجودة أو متطلباتها، وليس أصدق مثالا على ذلك من التغيرات الكبيرة التي شهدتها إنجلترا من إنشاء وإحلال لعدد كبير من هيئات ضمان الجودة، فضلا عن التغيير في سياساتها بهذا الشأن، وهو الأمر الذي ظل قائما حتى أوائل القرن الحادي والعشرين؛ ففي يناير من عام ٢٠٠٣ أنشأت الحكومة البريطانية هيئة جديدة لضمان جودة التعليم Quality Assurance Agency (QAA) لتقوم بعمليات التدقيق المؤسسي لتكون أكثر فاعلية من سابقتها، وهو الأمر الذي لم يقتصر على إنجلترا، إذ غيرت كثير من الدول من منهجيتها في ضمان الجودة مثل أستراليا والسويد وأيرلندا وهولندا. (22)

تلت مرحلة التسعينيات مرحلة أخرى يمكن تسميتها مرحلة ظهور هيئات ضمان جودة التعليم العالي القومية والدولية؛ فبمرور الوقت كان هناك سؤال محير حول الكيفية التي يمكن من خلالها الحكم على ضمان جودة المؤسسات التعليمية غير الوطنية (الأجنبية)، لذا عمد مجلس جودة التعليم العالي بإنجلترا على إعداد قائمة بالممارسات الجيدة في البرامج التعليمية الأجنبية (في الخارج) وهيئات ضمان الجودة ومعالجتها، من أجل الخروج بعدد من الأبعاد الدولية لجودة التعليم العالي، وقتها بدى جليا ضرورة أن يكون هناك تبادل للمعلومات بين الدول عن مؤشرات جودة التعليم جنبا إلى جنب، مع تبادل أفضل الأساليب لمقارنة تدابير مراقبة الجودة، وهيكلية التقييم ومؤشراته.

ولم يكن تبادل الخبرات هو الدافع الوحيد لظهور هيئات إقليمية ودولية لضمان جودة التعليم؛ فلقد دفعت قضية العولمة هيئات ضمان الجودة على مستوى العالم إلى ضرورة التنسيق فيما بينها والاعتراف بأن الوصول إلى رؤية مشتركة لضمان جودة التعليم على المستوى الدولي لن يتم إلا عن طريق التفاهمات العابرة للحدود، وفي ضوء هذا الإجماع الدولي، أُنشئت العديد من الهيئات الدولية والإقليمية لضمان جودة التعليم العالي منها، الشبكة الدولية

لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE) International Network of Quality Assurance Agencies in Higher Education، في عام ١٩٩١، والرابطة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي The European Network for Quality Assurance (ENQA)، واتحاد الجامعات الأوروبية European University Association (EUA) والذي قام بالاتحاد مع عدد من الهيئات الأخرى بإطلاق عملية مراجعة لقياس جودة البرامج والاستراتيجيات الدولية لضمان الجودة في التعليم العالي.[٢٣] كما كونت اليابان في عام ٢٠٠٢ بالاتحاد مع شركاء آخرين رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) لتطوير عملية التقييم المشترك للتعليم الجامعي.

ونظرا لأن البحث الحالي يستهدف الوصول إلى تصور مقترح لهيئة إقليمية لضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي، فسوف يعمل القسم الثاني من البحث على استعراض واقع هيئات ضمان جودة التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي، في حين سيقدم القسم الثالث دراسة وصفية تحليلية لواقع كلا من الرابطة الأوروبية لضمان الجودة بالتعليم العالي والشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي.

القسم الثاني: واقع هيئات ضمان الجودة بدول مجلس التعاون الخليجي ومبررات التحول إلى التعاون الإقليمي

في الخامس والعشرين من شهر مايو لعام ١٩٨١ توصل أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي والتي تشمل دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين -دولة البحرين وقتها- والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت في اجتماعهم الذي عُقد في أبوظبي إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست، تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وذلك وفق

ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس.(٢٠)

ولم يكن قرار إنشاء المجلس وليد اللحظة، بل تجسيداً مؤسسياً لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي، حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد، عززتها الرقعة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة، ويسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطاً بين سكان المنطقة وتجانساً في الهوية والقيم.

ولقد حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.(٢٠)

ولقد عملت دول المجلس منذ سبعينيات القرن العشرين على النهوض بكل جوانب الحياة فيها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية، ولقد اتضح اهتمام دول المجلس بالتعليم بالتوسع الكمي في استيعاب الطلاب والكيفي في تقديم مناهج دراسية متميزة، واستقطاب نخبة من أفضل المعلمين ليقوموا بالتدريس في مدارسها، ولم يقتصر الأمر على مرحلة التعليم قبل الجامعي، بل عمدت إلى إنشاء مؤسسات التعليم العالي من معاهد وجامعات ودعمتها بكل ما تحاجه من أجهزة وإمكانيات وخبرات تدريسية، وخلال هذا القسم من البحث نستعرض جهود دول مجلس التعاون في الاهتمام بضمان جودة التعليم العالي بها

من خلال الوقوف على واقع هيئات ضمان الجودة بدول المجلس، كما سنقف على مبررات التحول إلى التعاون الإقليمي في مجال ضمان جودة التعليم العالي بدول المجلس.

أولا: واقع هيئات ضمان الجودة بدول مجلس التعاون الخليجي

تشير التقارير والدراسات التي أجرتها منظمات عربية ودولية إلى أن تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تطوير التعليم العالي وضمان جودته تُعد من التجارب الرائدة، فلقد أدركت هذه الدول أن التعليم العالي يمكن أن يساهم في تطوير المهارات والمعارف اللازمة لأسواق العمل في المنطقة والاقتصاد بشكل عام، لذا فقد استثمرت مبالغ طائلة في تطوير بناها التحتية بغية تقدم مؤسساتها التعليمية وتشجيع نموها وتحسين المعايير التعليمية فيها، وقد اضطلع المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي بدور بناء في تحديث نظم التعليم العالي في دول المجلس وتعزيز ضمان جودته، وأنشأت لذلك مختلف أشكال مجالس ضمان الجودة والاعتماد، والتي يرتبط بعضها بمجالس الاعتماد الدولية، بالإضافة إلى ارتباط معظم الجامعات الخاصة فيها بجامعات أجنبية من خلال إقامة شراكات معها[٢٠].

ويستعرض البحث فيما يلي هيئات ضمان الجودة بدول مجلس التعاون الخليجي

١. **الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA) – المملكة العربية السعودية:**

تم إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بناء على الموافقة السامية الكريمة عام ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م، على قرار مجلس التعليم العالي بإنشائها، وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي تحت إشراف مجلس التعليم العالي، وهي السلطة المسئولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي فوق الثانوي عدا التعليم العسكري، من

أجل الارتقاء بجودة التعليم العالي الخاص والحكومي وضمان الوضوح والشفافية، وتوفير معايير مقننة للأداء الأكاديمي.[٢١]

وتعمل الهيئة وفقا لرؤيتها ورسالتها على:[٢٢]

أ. وضع معايير لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي متوافقة مع المعايير العالمية مع مراعاة متطلبات البيئة المحلية.

ب. إتباع عمليات لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي متوافقة مع الممارسات الجيدة المتعارف عليها عالميا.

ج. تقديم العون لمؤسسات التعليم فوق الثانوي من أجل مساعدتها على تقويم أدائها، والتخطيط لتحسين هذا الأداء، وذلك من خلال تقديم المشورة، وتنظيم البرامج التدريبية وورش العمل، ونشر الكتيبات والأدلة، ومن خلال شبكة المعلومات العالمية وغيرها من الوسائل.

د. الالتزام بأن تكون قرارات الاعتماد موضوعية وعادلة ودقيقة وصارمة وبناءة.

ه. تطوير وتوفير قواعد المعلومات الخاصة بالممارسات الجيدة، ومؤشرات الجودة لكل قطاعات التعليم فوق الثانوي في المملكة.

و. التعاون مع هيئات الاعتماد وضمان الجودة الأخرى، والعمل على أن تكون الهيئة رائدة في مجال الاعتماد وضمان الجودة على المستوى الإقليمي.

ز. الالتزام بمضمون وثيقة الممارسة الجيدة المقرة من قبل الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE).

وقد نفذت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ثلاثة مشاريع منذ تأسيسها، تتمثل في مشروع التطبيق التجريبي لنظام الاعتماد وضمان الجودة، ومشروع برنامج المنح الدراسية للمتفوقين من طلبة مؤسسات التعليم العالي الأهلي، ومشروع التقويم التطويري لنظام الاعتماد وضمان الجودة، ويعتبر

استكمالا للجهود المبذولة لتفعيل نظام التقويم والاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة الذي أعدته الهيئة.(٢٩)

٢. **هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب** Quality Assurance Authority for Education & Training ــ **البحرين**

تم إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بالبحرين بموجب المرسوم الملكي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٨ كهيئة مستقلة لضمان جودة التعليم، تكون مهمتها مراقبة أداء جميع المؤسسات التعليمية والتدريبية وتشجيع الجودة والتميز في جميع مراحل النظام التعليمي في المملكة، وتتركز مسئولية الهيئة في إجراء عمليات مراجعة منتظمة لأداء المدارس ومؤسسات التعليم الفني والمهني وكذلك مراجعة جودة أداء مؤسسات التعليم العالي وإدارة الامتحانات، ومن أهداف الهيئة:(٣٠)

أ. وضع المؤشرات والآليات والمبادئ التوجيهية لقياس ومراجعة جودة الأداء في مؤسسات التعليم والتدريب

ب. استعراض ومراجعة جودة أداء مؤسسات التعليم والتدريب في ضوء المؤشرات التوجيهية التي وضعتها الهيئة

ج. تأكيد الشفافية والمسائلة من خلال نشر تقارير عن مستوى أداء المؤسسات ومخرجاتها بشكل خاص

د. إصدار تقرير سنوي يتضمن وجهة نظر الهيئة حول نظام التعليم في البحرين محددًا مواطن القوة ومواطن الضعف التي تحتاج إلى تحسين ومتابعة

ه. مراجعة وتحديث المؤشرات والمعايير وآليات المراجعة لتواكب التطورات في المجالين التعليمي والتدريبي وفقًا للمعايير الدولية وما يتناسب مع حاجات المملكة

و. التعاون مع مؤسسات ضمان جودة التعليم والتدريب الإقليمية والدولية لتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات فيما يتعلق بعمليات ضمان الجودة

٣. مجلس الجامعات الخاصة- دولة الكويت.

أُنشىء مجلس الجامعات الخاصة بدولة الكويت ليكون وسيلة الدولة لضمان جودة التعليم العالي، والمجلس عبارة عن مؤسسة حكومية تعمل برئاسة وزير التعليم العالي وعضوية (٨) أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص في التعليم العالي ممن ليس لهم أية مساهمة مباشرة أو غير مباشرة بأية مؤسسة تعليمية خاصة طوال مدة عضويتهم، يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى ويختص المجلس بكل ما يتعلق بقواعد وإجراءات الترخيص بإنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة، وله على وجه الخصوص عدد من الاختصاصات من بينها:[٣٠]

أ. تحديد متطلبات الاعتماد الأكاديمي للمنشآت التعليمية الخاصة واعتماد برامجها ومراجعة أدائها للتحقق من التزامها بما ورد في مرسوم إنشائها.

ب. اعتماد المعايير والشروط الواجب توافرها في البرامج الدراسية في المنشآت التعليمية الخاصة وإعادة النظر في هذه الشروط والمعايير.

ج. اعتماد الشهادات الصادرة من المنشآت التعليمية الخاصة ومعادلتها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة لذلك.

وجدير بالذكر أن المجلس له عضوية كاملة بالشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE).

٤. مجلس الاعتماد ــ سلطنة عُمان[32]

تم إنشاء مجلس الاعتماد في العام ٢٠٠١ ليكون الجهة المسئولة عن تنظيم عملية الاعتماد والتقويم وضبط الجودة بمؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان، ومن أهم إنجازات مجلس الاعتماد في عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تدقيق جودة

Bologna عام ١٩٩٩، ولقد قامت المفوضية الأوروبية بتقديم الدعم والتمويل للفكرة منذ بدايتها.(٣٦)

ومما هو جدير بالذكر أن فكرة هذه الرابطة جاءت ملبية لعديد من الأهداف على المستوى الوطني لكل دولة، وعلى المستوى القومي لدول أوروبا ككل؛ ذلك أن وجود كيان يهتم بالجودة على مستوى أوروبا سيعمل على أن يكون مستوى الجودة التعليمية في أي دولة من دولها مرضٍ للجميع، بحيث تضمن الحكومات وأولياء الأمور أن دراسة أبنائهم في أي دولة من الدول الأوروبية ستكون على مستوى الجودة المطلوب، كما أن وجود هذا الكيان هو تحقيق للتكامل والتشارك وتبادل الخبرات بين الدول الأوربية التي ظهرت بها هيئات لضمان الجودة التعليمية أو التي مازالت في أول الطريق.

أولا: الرسالة والأهداف Mission Statement & Objectives:(٣٧)

تتمثل رسالة الرابطة في المساهمة وبشكل كبير في الحفاظ على، وتحسين نوعية التعليم العالي الأوروبي ليكون دائما في مستوى متقدم، والعمل بمثابة قوة دافعة رئيسية لتطوير عمليات ضمان جودة التعليم في جميع الدول الموقعة على اتفاقية بوليجنا (بولونيا).

إذ تحرص الرابطة على تحقيق هذه الرسالة من خلال الدفع نحو مزيد من التعاون الأوروبي في مجال ضمان الجودة في التعليم العالي، من أجل تنمية ومشاركة الممارسات الجيدة في مجال ضمان الجودة، وتعزيز البعد الأوروبي لضمان الجودة، وذلك من خلال التحرك عبر ثلاث أبعاد تمثل أهداف الرابطة هي:

- تمثيل أعضائها على المستوى الأوروبي والدولي، لاسيما في عمليات صنع القرار السياسي، والتعاون من المنظمات وأصحاب المصلحة.
- أن تكون الرابطة بمثابة مركز للأفكار التي تعمل نحو مزيد من التطوير في مجال عمليات ونظم ضمان الجودة في التعليم العالي الأوروبي.

- أن تكون حلقة الوصل لتبادل ونشر المعلومات والخبرات في مجال ضمان الجودة بين الأعضاء والمستفيدين.

ثانيا: المبادئ الأساسية Basic Principles:[٣٨]

تعمل الرابطة الأوروبية لضمان جودة التعليم العالي وفق مبادئ تحدد السياسة التي تسير عليها، والتي تحكم آلية عملها وهذه المبادئ هي:

- احترام التنوع في التعليم العالي الأوروبي، حيث لا يعني وجود هيئة إقليمية إغفال أو تناسي ما يحويه التعليم العالي الأوروبي من تراث ثقافي كبير وقوى ناشئة في مجال التعليم العالي، بالإضافة إلى احترام التنوع في أساليب وطرق قياس وتعزيز عمليات ضمان الجودة، وآلية بناء نظم وطنية لضمان الجودة في التعليم العالي.
- الإيمان باستقلالية مؤسسات التعليم العالي؛ إذ تؤمن (ENQA) بأن المسئولية الأساسية عن الجودة تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي، أما عمليات ضمان الجودة الخارجية والتي تضطلع بها هيئات ضمان الجودة فهي تعمل على تحقيق أهداف متعددة منها طمأنة الرأي العام عن مستوى الجودة بمؤسسات التعليم العالي، وتدعيم الجودة بها، في حين تقوم المؤسسات الوطنية بتحديد الإطار الوطني لضمان الجودة والتأكيد على أن مؤسسات ضمان الجودة الوطنية تعمل بشكل متسق مع الإطار البيئي والاجتماعي والحكومي ESG.
- استقلالية هيئات ضمان الجودة الوطنية: وذلك بمعنى الاستقلالية التامة وحرية اتخاذ القرارات لهيئات ضمان الجودة عن نظم التعليم العالي الوطنية بما يضمن حريتها في الممارسة الكاملة لمسئولياتها وبخاصة فيما يتعلق بتوفير معلومات دقيقة وثابتة للجمهور.

ثالثا: الهيكل التنظيمي Organization:

يتألف الهيكل التنظيمي للرابطة الأوروبية لضمان الجودة بالتعليم العالي من ثلاث كيانات هي: الجمعية العامة General Assembly التي تتألف من ممثلين عن الهيئات الأعضاء بالرابطة agencies، وممثلين عن الوزارات الأوروبية المعنية وأصحاب المصالح بصفتهم مراقبين، وهي الكيان المسئول عن صنع القرارات بالرابطة.

والمجلس التنفيذي Board والذي يختص بضمان الإدارة الفعالة للقضايا والموضوعات التي تضطلع بها الرابطة.

والأمانة العامة Secretariat، والتي تقوم بالمتابعة اليومية لسياسات الرابطة وهيكلها الإداري وحفظ السجلات والشئون المالية، أما مسئوليات كل كيان من هذه الكيانات فهي على التالي.

١. **مسئوليات الجمعية العامة The responsibilities of the General Assembly:**[٣٩]

تتلخص مسئوليات الجمعية العامة في:

- انتخاب وعزل أعضاء المجلس التنفيذي.
- انتخاب رئيس الرابطة ونائبه من بين أعضاء المجلس التنفيذي.
- تعديل النظام الأساسي للرابطة والموافقة على اللائحة السنوية لها.
- تلقي التقارير السنوية المقدمة من قبل رئيس الرابطة والمسئول عن أنشطتها والنظر فيها والموافقة عليها.
- مراجعة الحسابات السنوية الداخلية والخارجية للرابطة، وإقرار الميزانية السنوية ورسوم العضوية.
- قبول أو رفض انضمام أعضاء جدد إلى الرابطة بعد موافقة المجلس التنفيذي على قبول عضويتهم.
- الموافقة على نقل أمانة الرابطة من دولة لأخرى.

- اتخاذ القرارات أو تقديم التوصيات التي من شأنها تقديم أداء أفضل من قبل الرابطة.

٢. **مسئوليات المجلس التنفيذي: The responsibilities of the Board**[٤٠]

تتلخص مسئوليات الجمعية العامة في:

- إعداد والإشراف على خطة العمل السنوية والتي ستتم مناقشتها من قبل الجمعية العامة.
- بناء الأنشطة المتضمنة بالخطة السنوية.
- التأكد من أن قرارات الجمعية العامة يتم تنفيذها.
- اتخاذ قرارا بشأن قبول عضوية أعضاء جدد أو فصل أعضاء قاموا بخرق القانون ورفع الأمر للجمعية العامة.
- رفع التوصيات إلى الجمعية العامة بشأن توصيات خاصة بتعديل النظام الأساسي للائحة.
- تعيين مدير الأمانة العامة ومتابعة وتوجيه عمله.

٣. **مسئوليات الأمانة العامة The responsibilities of the Secretariat**[٤١]

تتلخص مسئوليات مدير الأمانة العامة في:

- الاحتفاظ بسجلات الرابطة والتي تتضمن الملفات الخاصة وقواعد البيانات والسجلات المالية وغيرها.
- إعداد التقرير السنوي للأمانة العامة، والخطاب المالي للرابطة وغيرها من الوثائق التي يتم اعتمادها من الجمعية العامة.
- **إعداد المنشورات الخاصة بالرابطة الأوروبية لضمان الجودة بالتعليم العالي.**
- التحديث المستمر لموقع الرابطة.
- تنظيم وإعداد وتسجيل اجتماعات الرابطة بما فيها اجتماعات المجلس التنفيذي.

- إدارة المشروعات التي يتم تنفيذها تحت رعاية الرابطة بما في ذلك طلبات المنح والتقارير.
- إعداد الموازنات السنوية وخطط العمل وضمان الجودة وذلك بالتعاون مع رئيس الرابطة الذي يقوم بمتابعة وتوجيه عمل الأمانة العامة.
- تحصيل رسوم السنوية للعضوية.
- تحقيق التواصل بين المجلس التنفيذي والدول الأعضاء والهيئات التابعة للرابطة وبين الهيئات الرئيسية الداعمة للرابطة.

يلاحظ من تحليل مسئوليات الكيانات الثلاث للهيكل التنظيمي للرابطة عدة أمور منها: أن دور الرابطة دور تنسيقي بين جهود وخبرات وممارسات الأعضاء، كما أنه دور إرشادي من خلال ما تقدمه الرابطة من توجيهات أو إرشادات عبر ما تنشره من مطبوعات أو تعقده من دورات وندوات ولقاءات، الأمر الآخر الذي يمكن ملاحظته أن الجمعية العامة للرابطة تضطلع بدور القيادة العليا من حيث وضع السياسات وبناء الخطط، في حين يضطلع المجلس التنفيذي بدور القيادة التنفيذية، وتقوم الأمانة العامة بدور السكرتارية.

رابعا: الأنشطة: Activities

تنص المادة الرابعة من النظام الأساسي للرابطة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي، إلى أنه في سبيل تحقيق الرابطة لأهدافها فإنها سوف تقوم بالعديد من الأنشطة والتي من بينها:[٤٢]

- نشر المعلومات عن الخبرات والممارسات الجيدة وكل ما هو جديد في مجال تقييم وضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي لكل من يهمه هذا الأمر، وتحديدا المؤسسات العامة ومؤسسات التعليم العالي، والهيئات الطلابية وهيئات ضمان الجودة.

- تنفيذ عدد من الفعاليات مثل ورش العمل والمؤتمرات والحلقات الدراسية فضلا عن المشاريع العابرة للحدود لتشمل عددا من الدول الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي.
- التعاون مع المستفيدين من جودة التعليم لصيانة وتطوير الموقع الإلكتروني للرابطة، بكل ما هو جديد ومفيد من بيانات وتقنيات.

هذا وتنص المادة رقم (٤٠) من النظام الأساسي للرابطة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي إلى أنه في إطار حرص الرابطة على أن تكون بمثابة منتدى واسع لسياسات التطوير واقتراح المعايير والإجراءات والمبادئ التي من شأنها ضمان الجودة في التعليم العالي الأوروبي، والحفاظ على وتطوير التعاون مع سائر المنظمات الأوروبية والمستفيدين من جودة التعليم، تلتزم الرابطة باستمرار التعاون مع المنظمات الشريكة والرئيسية على المستوى الأوروبي والتي تشمل الرابطة الأوروبية للجامعات (EUA)، والرابطة الأوروبية لمؤسسات التعليم العالي (EURASHE)، واتحاد الطلاب الأوروبيين (ESU)، والتعليم الدولي (EI)، والمفوضية الأوروبية (EC)، ومجموعة المتابعة لاتفاقية بولونيا (BFUG).

خامسا: العضوية Membership[٤٣]

يتضمن الانتماء إلى الرابطة نوعين من العضوية هما العضوية الكاملة Full Membership والعضو المنتسب Associate Membership، تُمنح العضوية ابتداء من المجلس التنفيذي للرابطة والذي يقوم برفع الطلب إلى الجمعية العامة للتصديق عليه، هذا وتمنح العضوية الكاملة وعضوية الانتساب بالرابطة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي لكل هيئات ضمان الجودة الأوروبية أو منظمات ضمان الجودة الأخرى العاملة في مجال التعليم العالي التي نفذت أنشطة فعلية في مجال ضمان الجودة لمدة لا تقل عن العامين على الأقل، ومما هو جدير بالذكر أن المنظمات أو الهيئات التي تتقدم لطلب العضوية

لابد وأن تكون قد استوفت المعايير الأوروبية والمبادئ التوجيهية لضمان الجودة في التعليم العالي، والتي أقرها وزراء التعليم العالي في بيرغن عام ٢٠٠٥.

ومما هو جدير بالذكر أن المنظمات أو الهيئات الأعضاء بالرابطة لابد وأن تخضع لعملية تقييم أو مراجعة خارجية مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات من قبل الرابطة، كما أنه ينبغي عليها أن تحقق معايير سبع أساسية حتى يتم قبولها كعضو عام أو عضو منتسب، وتتلخص هذه المعايير السبع في:

١. **الأنشطة:** يشترط أن تقوم المنظمة أو الهيئة الراغبة في العضوية، بأنشطة لضمان الجودة في التعليم العالي – سواء على المستوى المؤسسي أو البرنامجي- على أساس منظم، وأن تضع في اعتبارها تنفيذ وتفعيل عمليات ضمان الجودة الخارجية المتضمنة في الجزء الثاني من الدليل الإرشادي للمعايير الأوروبية لضمان الجودة بالتعليم العالي.

٢. **الوضع الرسمي للمنظمة أو الهيئة:** يُشترط أن تكون هذه الهيئات معترف بها من قبل السلطات العامة، ومصرح لها بالقيام بعمليات ضمان الجودة في التعليم باعتبارها مؤسسات خارجية.

٣. **الموارد:** ينبغي أن يكون لدى هذه الهيئات والمنظمات الموارد المادية والبشرية التي تمكنها من القيام بعمليات ضمان الجودة الخارجية بشكل فعّال، بل وبما يمكنها أيضا من تطوير عملياتها وإجراءاتها وموظفيها.

٤. **الرسالة:** لابد وأن يكون لكل هيئة أو منظمة رسالة واضحة تتضمن أهداف صريحة وواضحة وعملية وأن تكون معلنة للجمهور، وأن توضح من خلالها سياستها في العمل وأن نشاطها الرئيسي هو في عمليات ضمان الجودة الخارجية.

٥. **الاستقلالية:** لابد وأن تكون هذه المنظمات أو الهيئات مستقلة تماما في عملها؛ بما يعني أن لها مطلق الحرية فيما تقوم به من عمليات للتأكد من ضمان الجودة، كما أن ما تصل إليه من استنتاجات وما تقترحه من توصيات تضمنها في تقاريرها لا تخضع لأي تأثير من قبل مؤسسات التعليم العالي، والوزارات أو أصحاب المصلحة.

٦. **معايير ضمان الجودة الخارجية والإجراءات التي تتبعها الهيئات أو المنظمات:** تشترط الرابطة مراعاة الأمور التالية فيما تتخذه أو تقوم به من إجراءات:

- أن تكون المعايير المستخدمة والإجراءات المتبعة معلنة للجمهور.
- أن تراعي عمليات التقييم الذاتي أو ما يعادلها تنفيذ عمليات التقييم الخارجي من قبل مجموعة من الخبراء، وأن تتضمن الزيارات الميدانية بين أعضائها طالب واحد على الأقل، ونشر تقارير تفيد بنتائج عمليات التقييم الخارجي متضمنة القرارات التي تم التوصل إليها والمقترحات، وأن تقوم بعمليات متابعة لنتائج التقييم للوقوف على ما تم من إجراءات للتعامل مع ما تضمنه تقرير التقييم الخارجي.

٧. **إجراءات المساءلة: يتعين على كل هيئة أن يكون لديها إجراءات خاصة تتضمن:**

- سياسة معلنة لضمان الجودة بالهيئة ذات نفسها وأن تكون معلنة على موقعها الإلكتروني.
- وثائق تثبت أن ما تقوم به الهيئة من عمليات وما يصدر عنها من نتائج يتفق مع رسالتها وأهدافها لضمان الجودة.

- أن الهيئة تطبق سياسة عدم التضارب في المصالح بين المؤسسات التي تقوم بالمراجعة عليها لضمان الجودة وبين خبراء التقييم الخارجي أو أيا من العاملين لديها.
- أن الهيئة لديها آليات موثوقة لضمان جودة أيا من أنشطتها أو موادها التي تستخدمها الجهات التابعة لها.
- أن يكون لدى الهيئة إجراءات لضمان الجودة الداخلية والتي تشمل آليات لقياس التغذية المرتدة الداخلية وقياس انطباعات العاملين واقتراحاتهم بشأن التطوير

☒ خبرة الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي.

اكتسب التعليم في القرن الحادي والعشرين بعدا عالميا لسببين أساسيين: أولهما أن توفير التعليم العالي والتخطيط والسماح به من خلال مؤسسات حكومية وخاصة أضحى مسألة وطنية تهتم بها الحكومات وهو ما أعطى لهيئات ضمان الجودة في التعليم أهمية محلية ودولية، ليس ذلك فحسب بل إنه نتيجة لأن العديد من دول العالم تواجه قضايا مماثلة فيما يتعلق بالتعليم العالي، أضحى وجود هيئات لضمان جودة التعليم أمرا ضروريا على مستوى كل دولة، بل لقد امتد الأمر إلى الدعوة بضرورة منظمة عالمية للتبادل الدولي للمعلومات لضمان الجودة في التعليم العالي بحيث يمكنها التخطيط والقيام بدور حيوي ومفيد.

ولقد كان ذلك أحد أسباب تأسيس الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي **International Network of Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE)** في عام ١٩٩١ بعضوية ثمان هيئات فقط، وصلت في منتصف عام ٢٠٠٧ إلى ١٣٦ منظمة من ٤٧ دولة بعضوية كاملة، وفي إطار الوصول إلى صورة متكاملة عن هذه الشبكة نعرض فيما يلي لرسالة الشبكة وأهدافها ومبادئها وتنظيمها وعضويتها.

أولا: الرسالة والأهداف: Mission & Purposes

تعد INQAAHE شبكة دولية لهيئات ضمان الجودة في مجال التعليم العالي، وفي إطار نشاطها الدولي تسعى الشبكة إلى تحقيق رسالتها والمتمثلة في:(٤٤)

- تمكين هيئات ضمان الجودة من تبادل المعلومات والخبرات فيما بينها.
- ريادة الأسس العملية والنظرية لضمان الجودة لضمان الجودة على المستوى الدولي.
- تطوير وتعزيز معايير الممارسة المهنية في مجال ضمان الجودة على المستوى الدولي.
- تشجيع ومساعدة التحسين المستمر على مستوى الهيئات والأعضاء، بما في ذلك النمو المهني وبناء القدرات لصالح مؤسسات التعليم العالي والطلاب والمجتمعات

وفي إطار سعي الشبكة لأن تكون هيئة دولية عمدت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:(٤٥)

- إعداد وجمع ونشر المعلومات عن الوضع الراهن والنظريات التطويرية والممارسات العملية التي تتم في مجال تحسين وتقييم والمحافظة على الجودة في التعليم العالي.
- تنفيذ بحوث أو تكوين لجان بحثية في المجالات المتعلقة بالجودة في التعليم العالي.
- أن تكون بمثابة جهة للتعبير عن آراء أعضائها في الأمور المتعلقة بالجودة في التعليم العالي من خلال التواصل مع الهيئات الدولية وغيرها من الجهات.
- تعزيز الدراسات النظرية والممارسات العملية ذات الصلة بتحسين الجودة في التعليم العالي.
- تقديم النصيحة والخبرة لمساعدة هيئات ضمان الجودة القائمة والناشئة.

- تيسير التواصل بين هيئات ضمان الجودة ودعم الشبكات الإلكترونية للتواصل بينها.
- مساعدة الهيئات الأعضاء بالشبكة لتحديد معايير المؤسسات العاملة في مجال ضمان الجودة والعابرة للحدود وتيسير معلومات عنها لحصولها على الاعتراف الدولي.
- المساعدة في تنمية والاستفادة من خطط / برامج الانتقال الآمن للطلاب بين المؤسسات العابرة للحدود.
- تمكين الهيئات الأعضاء بالشبكة من التعامل مع الممارسات غير المقبولة والمنظمات غير المنضبطة في مجال ضمان الجودة.
- تنظيم واستعراض ومراجعة أعمال الهيئات الأعضاء بالشبكة.

وبتحليل أهداف الشبكة، يمكن استخلاص أنها تسعى إلى تحقيق التقارب الدولي في مجال ضمان الجودة من خلال تكوين قاعدة بيانات لضمان الجودة يتم من خلالها تبادل المعرفة بين الدول الأعضاء، كما أنها تسعى إلى تعزيز قدرات الأعضاء من خلال اللقاءات والندوات والزيارات والمطبوعات بالإضافة إلى الدعم الفني، الأمر الذي سيقود إلى تحقيق التقارب بين مستويات الجودة للدول بما يسمح لمرونة انتقال الطلاب والمحاضرون بين الدول.

ثانيا: المبادئ الرئيسية: Basic Principles

تستند سياسات وممارسات INQAAHE على عدد من القيم والمبادئ الأساسية منها:(٤٦)

١. *احترام تنوع سياسات وممارسات هيئات ضمان الجودة*، إذ تُقر الشبكة بتنوع هيئات ضمان الجودة التي يتضمنها المجتمع الدولي، بل وبتنوع واختلاف الدول والمجتمعات التي تتواجد بها، كما تؤمن بأن نظم التعليم العالي ترتبط بشكل كبير بالهياكل التعليمية والتدريبية، وبالسياق الخاص بالمجتمعات العريضة التي تتواجد بها، وعليه فإن سياسات وممارسات

ضمان الجودة لابد وأن تتناسب مع طبيعة هذا السياق، لذا فإن الشبكة تحترم وتقدر هذا التنوع والاختلاف؛ لذلك لا يوجد ولن يكون هناك نموذج موحد تقره الشبكة لعمليات ضمان الجودة الخارجية، وهذا لا يعني أنه لا توجد قواسم مشتركة ومبادئ أساسية ترتكز عليها الممارسة الجيدة لعمليات ضمان الجودة الخارجية، وعليه فإن الشبكة حيثما وجدت هذه الممارسات سوف تبرزها.

٢. *ضمان الحرية الأكاديمية*: إذ تؤمن الشبكة بالحرية الأكاديمية وبضرورة أن تقوم هيئات ضمان الجودة بعملها في إطار يعمل على تعزيز الحرية الأكاديمية والسلامة الفكرية والمؤسسية لها، لذا فإن عمل INQAAHE يقوم على فرضية أساسية، أن الجودة وضمان الجودة مسئولية المؤسسات نفسها، وهو ما يعني أن لضمان الجودة الخارجية ترتيبات يجب أن تحترم سلامة المؤسسة التعليمية، وأن تقوم جميع الهيئات بضمان استقلال وسلامة نهجها، والطبيعة القائمة على الأدلة من منهجياتها.

٣. *العمل في ضوء الشراكة*: فبالإضافة إلى الشراكة مع أعضاء هيئات ضمان الجودة، سوف تستمر الشبكة في العمل وبشكل وثيق جدا مع مجموعة من الكيانات النشطة التي تدعم الممارسات الدولية الجيدة في مجال ضمان الجودة في التعليم العالي، وسوف تعطي أهمية خاصة للتعاون مع هيئة اليونسكو كما سيكون لها علاقات وثيقة ومستمرة مع الشبكات الإقليمية وغيرها من وكالات ضمان الجودة لتعزيز التفاهم المتبادل والدعم المستمر.

ويتضح من تحليل تلك المبادئ التي تقوم عليها الشبكة، أن ثمة اتفاق على أن دور الشبكة هو دور تنسيقي تنموي لممارسات ضمان الجودة في مجال التعليم العالي، وليس دور تسلطي رقابي على أداء الهيئات والمؤسسات التي

- رفع توصية إلى الجمعية العامة بشأن استبعاد عضو من الشبكة.
- التأكد من أن أي قرار تقره الجمعية العامة يتم تنفيذه بالشكل المطلوب الصحيح.
- إحلال عضو مكان أي عضو مستقيل من المجلس أثناء فترة الاجتماعات العادية بحيث يكون لهذا العضو كافة صلاحيات العضو المنتخب.
- تلقي التبرعات والحث عليها لصالح الشبكة.
- اعتماد الميزانية المالية للشبكة خلال ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية.
- إعداد تقرير سنوي عن تمويل الشبكة وأنشطتها وتوزيعها على الأعضاء.

يلاحظ من تحليل اختصاصات الجمعية العامة والمجلس التنفيذي أنها اختصاصات إدارية أكثر منها فنية، وهو أمر يمكن تفسيره في ضوء أن هذه الشبكة تجمع العديد من المنظمات والهيئات العاملة في مجال ضمان الجودة والتي قد تكون من أقاليم مختلفة، تتنوع فيها مستويات مؤسسات التعليم العالي الأمر الذي يجعل من دورها الإداري (التنسيقي والتنظيمي) أكثر وضوحا من دورها الفني المتعلق بشئون ضمان الجودة وآلياته ومعاييره ومؤشراته.

رابعا:أنشطة الشبكة:INQAAHE Activities

تقوم الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي بدور فاعل من أجل بناء مجتمع دولي نشط وفاعل من هيئات ضمان الجودة، يوفر معلومات عالمية، ويقدم خدمات الدعم، ويشجع على:[٤٩]

- تطوير المعرفة والفهم لممارسة عمليات ضمان الجودة بالتعليم العالي.
- توفير وتبادل المعلومات بين الأفراد العاملين والهيئات والشبكات الإقليمية.
- دعم إنشاء هيئات جديدة لضمان الجودة.
- إقرار معايير دولية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي.

- توفير اعتراف عالمي بالمؤهلات والشهادات التي توفرها مؤسسات التعليم العالي المعتمدة من قبل هيئات ضمان الجودة الأعضاء بالشبكة.
- تيسير عمليات انتقال الطلاب ومنتسبي التعلم عن بُعد بين الدول

خامسا:العضوية: Membership (٥٠)

يتمتع الأعضاء بالشبكة بنوعين من العضوية هما: العضوية العاملة أو الكاملة وعضوية الانتساب، تمنح العضوية الكاملة للمنظمات المسئولة عن ضمان الجودة الأكاديمية في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي (التعليم العالي) أو البرامج التعليمية الأخرى، وهذه المنظمات هي: هيئات الاعتماد، هيئات التقييم والمنظمات المشابهة لها، الهيئات المسئولة عن ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي.

أما عضوية الانتساب فتمنح للمنظمات المستفيدة من ضمان الجودة والاعتماد، والتي تقوم بعمليات التقييم لمؤسسات التعليم العالي دون أي مسئولية عن ضمان الجودة بالمؤسسات أو البرامج التعليمية، كما أنه من الممكن أن يتبع الشبكة أشخاص لهم اهتمام بالجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي.

هذا ويجوز لكل الأعضاء العاملين أو المنتسبين الاندماج ضمن الهيئات الحاكمة للشبكة، أما التابعين فيجوز لهم المشاركة في الجمعية العامة دون حق التصويت، وكلا من الأعضاء والتابعين يمكنهم الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة للشبكة والتعاون من أجل تحقيق أهدافها، وممارسة حقوقها في ضوء ما أقره دستورها، في حين يشترط على الأعضاء والتابعين الالتزام بمبادئ الدستور، وتُسحب العضوية من كل من لا يلتزم بمبادئ الشبكة أو فقد شرطا من شروط العضوية، أو استخدم اسم الشبكة دون إذن مسبق منها أو بتوصية من المجلس التنفيذي للشبكة.

القسم الرابع: تحليل مقارن لخبرتي الرابطة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي والشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي

يُقدم البحث فيما يلي رؤية تحليلية مقارنة لنقاط التشابه والاختلاف بين خبرتي كل من الرابطة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي والشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي في ضوء المحاور التي تناولها البحث، وذلك على النحو التالي:

أولا: الرسالة والأهداف:

اتفق كلا من الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية في رسالتهما على أنهما تسعيان إلى تحسين جودة التعليم العالي ومؤسساته من خلال الدفع نحو المزيد من التعاون بين هيئات ضمان جودة التعليم العالي سواء على المستوى الأوروبي بالنسبة للرابطة أو المستوى الدولي بالنسبة للشبكة.

كما اتفقتا على أن هذه التحسين يحتاج إلى التعاون بين هيئات ضمان الجودة وتبادل المعلومات فيما بينها من أجل تنمية ومشاركة الممارسات الجيدة في مجال ضمان الجودة.

وكان مما اتفقتا عليه في أهدافهما؛ أن تكونا بمثابة نقطة محورية تلتقي عندها وتنطلق منها الممارسات الجيدة والمتطورة والآليات المستحدثة والاستراتيجيات المتطورة في مجال ضمان الجودة من وإلى المنتسبين إليها، وأن يعملا على التنمية المهنية لهيئات الأعضاء بكل منهما.

إلا أنه اتضح أن الشبكة الدولية تسعى إلى أن يكون لها دور بحثي وإشرافي، حيث تسعى الشبكة إلى تعزيز الدراسات النظرية والممارسات العملية ذات الصلة بتحسين الجودة في التعليم العالي، وتقديم النصح والخبرة لمساعدة الهيئات المنتسبة إليها، ومساعدتها على تحديد معايير المؤسسات لعاملة في مجال الجودة والتعامل مع الممارسات غير الصحيحة، بالإضافة إلى أنها ستقوم بتنظيم واستعراض ومراجعة أعمال الهيئات الأعضاء بالشبكة.

ويمكن تفسير ذلك التشابه بين رسالة وأهداف الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية، في ضوء ما تضمنته **الأهداف التنموية للألفية الثالثة** Millennium Development Goals الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي أقرتها ١٩٢ دولة و٢٣ منظمة دولية عضو فيها، حيث نص الهدف الثامن منها على تدعيم الشراكة الدولية من أجل التنمية.(٥١) ولقد انسحب هذا المفهوم ليتجاوز قطاعات التنمية السكانية والاقتصادية والاجتماعية إلى الشراكة الدولية من أجل دعم التميز التعليمي، فكان التعاون بين هيئات ضمان الجودة في دول الاتحاد الأوروبي معبرا عن الشراكة التعليمية من خلال تبادل المعلومات والأساليب والإجراءات المتميزة بين دول الاتحاد في إطار الرابطة الأوروبية، وكان التعاون بين الهيئات المتميزة في أدائها والحديثة الناشئة لتعزيزها وتنميتها من خلال الشبكة الدولية.

ثانيا: المبادئ الأساسية:

اتفقت كلا من الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية على أن هناك مجموعة من المبادئ الأساسية لعمل كل منهما وأن هذه المبادئ هي:

١. احترام استقلالية مؤسسات التعليم العالي فيما تتخذه من إجراءات من أجل لتحقيق الجودة بها، ومن ثم فإن الجودة هي مسئولية المؤسسة نفسها.
٢. احترام التنوع بين مؤسسات التعليم العالي: والتي ترتبط بشكل كبير بالهياكل التعليمية والتدريبية، وبالسياق الخاص بالمجتمعات التي تتواجد بها، وعليه فإن سياسات وممارسات ضمان الجودة لابد وأن تتناسب مع طبيعة هذا السياق التي توجد فيها وكذا المعايير المناسبة للحكم على الجودة بها.
٣. احترام تنوع الممارسات التي تتبعها هيئات ضمان الجودة للحكم على جودة المؤسسات التعليمية.

ويمكن تفسير هذا التشابه بين الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية فيما اتفقا عليه من مبادئ في ضوء مفهوم **الاستقلالية** Autonomy والذي يشير إلى حرية أي منظمة أو هيئة في اختيار موظفيها ووضع مقاييسها الخاصة، وتصميم طرق العمل الداخلي فيها، وتوزيع الميزانية على بنود الإنفاق حسب حاجاتها بالإضافة إلى حرية اتخاذ القرارات دون فرض من جهات خارجية.(٥٢) ومن ثم فهو يقر بحرية مؤسسات التعليم العالي واستقلاليتها فيما تتخذه من إجراءات للحصول على الجودة، كما يُقر بحرية هيئات ضمان الجودة واستقلاليتها فيما تقره من آليات ومعايير وإجراءات لضمان الجودة.

ثالثا:الهيكل التنظيمي

يتألف الهيكل التنظيمي لكل من الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية من عدد من المستويات يعبر عنها الجدول التالي:

الهيكل التنظيمي للرابطة الأوروبية والشبكة الدولية

الرابطة الأوربية INQA	الشبكة الدولية INQAAHE
الجمعية العامة General Assembly	الجمعية العامة General Assembly
المجلس التنفيذي Board	المجلس التنفيذي Board of Directors
الأمانة العامة Secretariat	

هذا ويمكن تلخيص تشكيل واختصاصات كل مستوى داخل الهيكل التنظيمي من خلال الجدولين التاليين:

تشكيل اختصاصات الجمعية العامة في كلا من الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية

	التشكيل	الاختصاصات
الرابطة الأوربية INQA	• ممثلين عن الهيئات الأعضاء بالرابطة • ممثلين عن الوزارات الأوروبية المعنية وأصحاب المصالح بصفتهم مراقبين	• انتخاب رئيس الرابطة وانتخاب وعزل أعضاء المجلس التنفيذي. • تعديل النظام الأساسي للرابطة والموافقة على اللائحة السنوية لها. • تلقي التقارير السنوية المقدمة من قبل رئيس الرابطة والمسئول عن أنشطتها والنظر فيها والموافقة عليها. • مراجعة الحسابات السنوية الداخلية والخارجية للرابطة، وإقرار الميزانية السنوية ورسوم العضوية. • قبول أو رفض انضمام أعضاء جدد إلى الرابطة بعد موافقة المجلس التنفيذي على قبول عضويتهم. • الموافقة على نقل أمانة الرابطة من دولة لأخرى. • اتخاذ القرارات أو تقديم التوصيات التي من شأنها تقديم أداء أفضل من قبل الرابطة.
الشبكة الدولية INQAAHE	• الأعضاء الدائمين والمنتسبين ممثلة بعضو واحد لكل منهما	• انتخاب رئيس الشبكة وانتخاب وعزل أعضاء المجلس التنفيذي. • إقرار الهيئة التنظيمية وجهة التنظيم للمؤتمرات والمنتديات التي تعقدها الشبكة بناء على اقتراح من المجلس التنفيذي. • النظر في وإقرار التقارير المقدمة من الرئيس وأمانة السر. • تحديد رسوم العضوية وأية مساهمات أخرى يتطلب دفعها لدعم أنشطة الشبكة. • إقرار القوائم المالية للشبكة. • إنشاء مسارات العمل واتخاذ القرارات أو التوصيات اللازمة من أجل تفعيل أعمال الشبكة في إطار الدستور الحاكم لها.

تشكيل واختصاصات المجلس التنفيذي في كلا من الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية

	التشكيل	الاختصاصات
الرابطة الأوربية INQA	• رئيس منتخب. • سكرتير معين. • أعضاء منتخبين.	• إعداد والإشراف على خطة العمل السنوية والتي ستتم مناقشتها من قبل الجمعية العامة. • بناء الأنشطة المتضمنة بالخطة السنوية. • التأكد من أن قرارات الجمعية العامة يتم تنفيذها. • اتخاذ قرارا بشأن قبول عضوية أعضاء أو فصل أعضاء. • رفع التوصيات إلى الجمعية العامة بشأن توصيات خاصة بتعديل النظام الأساسي للائحة. • تعيين مدير الأمانة العامة ومتابعة وتوجيه عمله.
الشبكة الدولية INQAAHE	• رئيس منتخب. • سكرتير معين. • سبع أعضاء منتخبين. • ٤ أعضاء مشاركين. • الرئيس السابق للمجلس.	• يختص المجلس التنفيذي بإدارة الشئون العامة للشبكة • اتخاذ القرارات بشأن قبول الأعضاء في الشبكة، ورفع توصية باستبعاد أعضاء. • التأكد من أن قرارات الجمعية العامة يتم تنفيذها. • إحلال عضو مكان أي عضو مستقيل من المجلس. • تلقي التبرعات والحث عليها واعتماد الميزانية، وإعداد التقرير السنوي عن تمويل الشبكة وأنشطتها.

بالنظر إلى الهيكل التنظيمي لكل من الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية، يُلاحظ أن ثمة تشابه بين الهيكلين من وجود إدارة عليا تختص بوضع السياسة العامة تتمثل في الجمعية العامة، وإدارة وسطى تعبر عن السلطة التنفيذية والتي تختص بتنفيذ السياسة العامة والتأكد من أن كل القرارات التي تتخذ على مستوى

الإدارة العليا يتم تنفيذها، وتتمثل هذه السلطة التنفيذية في المجلس التنفيذي، والذي يتابع شئون العضوية والميزانية والأنشطة ،،،، الخ.

إلا أن الرابطة الأوروبية انفردت بمستوى إداري ثالث يعبر عنه الأمانة العامة تضطلع ببعض الأمور المعاونة مثل إعداد السجلات، والمنشورات، والتقارير، وتنظيم الاجتماعات، وتحصيل الرسوم، وأن تكون حلقة الوصل بين الرابطة بين المجلس التنفيذي والدول الأعضاء والهيئات التابعة للرابطة وبين الهيئات الرئيسية الداعمة للرابطة.

وعلى الرغم من أن هذه المهام قد يضطلع بها كيان معين أو موظفين مختصين داخل المجلس التنفيذي للشبكة الدولية بعيدا عن مسمى السكرتارية أو الأمانة العامة، إلا أنه لا يمكننا اعتبار ذلك اختلاف جوهري خاصة وأن ذلك يتفق مع مفهوم **المرونة التنظيمية**، فلا يوجد هناك ما يمكن وصفه بالهيكل التنظيمي الأمثل والذي يصلح لكل المنظمات، أو الذي ينبغي تطبيقه في كل المنظمات، فما يكون مناسبا لإحدى المنظمات، قد لا يكون كذلك لمنظمة أخرى مغايرة أو حتى مماثلة، وهو ما يتفق مع ما أورده دراكر Peter Drucker من أن أبسط الهياكل وأفضلها هي تلك التي تتمكن من أداء مهامها وتحقيق أهدافها بالشكل الأمثل.(٥٣)

ومن ثم فإن الاختلاف في طبيعة العلاقة التنظيمية والتنسيقية بين التنظيمات التابعة لكل من الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية، مرجعه سعي كل منهما إلى أداء مهامه وتحقيق أهدافه بالشكل الأمثل.

إلا أن ما يمكن ملاحظته من فروقات بسيطة بين اختصاصات الهيكل التنظيمي للرابطة الأوروبية والهيكل التنظيمي للشبكة الدولية، هو غلبة الطابع الفني والمهني على الرابطة الأوروبية، وهو ما يفسره ويبرره الطبيعة المتجانسة للدول الأعضاء بالرابطة على عكس الشبكة الدولية التي تضم أعضاء من دول مختلفة بمستويات تنظيمية وتعليمية وبيئية مختلفة.

رابعا: الأنشـــطة.

اتفقت كلا من الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية على أن هناك مجموعة من الأنشطة الأساسية التي تضطلع بها والتي يمكن إيجازها في:

- نشر وتبادل المعلومات عن الخبرات والممارسات الجيدة وكل ما هو جديد في مجال تقييم وضمان الجودة بين الأفراد والجهات والمؤسسات.
- إقامة عدد من الفعاليات التي من شأنها تطوير المعرفة والفهم لممارسة عمليات ضمان الجودة بالتعليم العالي مثل ورش العمل والمؤتمرات والحلقات الدراسية.
- التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية العاملة في مجال ضمان الجودة والتعليم العالي سواء المتقدمة منها أو النامية.
- تيسير عملية انتقال الطلاب بين الدول، في ظل نظام تعليمي معترف بجودته.

وهذا التقارب في الأنشطة يمكن تفسيره في ضوء التقارب في المبادئ الأساسية التي قامت عليها كلا من الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية، وأن الأنشطة لابد وأن تتكيف مع المبادئ الموضوعة من كل منهما، كما يمكن تفسير هذا التشابه في ضوء مفهوم **تدويل التعليم**، حيث أشار إيتون Eaton، إلى أن إنشاء هيئات دولية وإقليمية لضمان جودة التعليم العالي ومؤسساته كان استجابة لما قامت به منظمات دولية عدة مثل، منظمة التجارة العالمية (WTO) من مناقشات حول جدوى الخدمات التي يمكن الحصول عليها من اتفاقية الجات، كما جاء إنشاء هيئات إقليمية ودولية لضمان جودة التعليم العالي كاستجابة لدعوة المنظمات الدولية (منظمات متعددة الجنسيات) مثل منظمة الاقتصاد والتنمية والتعاون الدولي (OECD)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) (UNESCO) والتي أكدت على:[54]

- التركيز على ضمان جودة التعليم العالي خارج الحدود الوطنية فيما يُعرف بالجودة التعليمية العابرة للحدود في مؤسسات التعليم العالي.
- دعم وتعزيز عملية انتقال الطلاب بين مؤسسات التعليم العالي عبر الحدود وحماية الطلاب من المؤسسات التعليمية المشكوك بها.
- الوصول لمبادئ توجيهية غير ملزمة لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي.
- إنشاء كيان دولي للمعلومات الخاصة بضمان جودة مؤسسات التعليم العالي.
- أن تدويل التعليم العالي ليس الغرض منه إنشاء هيئات دولية لضمان الجودة والاعتماد فقط، ولكنه في ذات الوقت يهدف إلى تطوير الهياكل الإقليمية كذلك.
- أن تدويل قضية ضمان الجودة بالعليم العالي، يهدف إلى الاحتفاظ – بدلا من القضاء – على الهياكل الوطنية لضمان الجودة والاعتماد، حتى في الوقت الذي تتم فيه إنشاء هياكل إقليمية ودولية لذلك.

خامسا: العضـــوية

تشابهت كلا من الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية فيما يتعلق بعضويتهما؛ إذ تضمان في عضويتهما كلا من العضوية العاملة أو الكاملة وعضوية الانتساب.

وأن كلا منهما قد وضعت شروط للحصول على العضوية العاملة أو عضوية الانتساب، وعلى الرغم مما قد يكون من تباين في طبيعة الشروط أو مستوى تطبيقها، إلا أنه يمكن القول أن كلا منهما يدعم منح العضوية العاملة للهيئات العاملة في مجال ضمان الجودة والتي لها خبرة عملية في هذا المجال واعتراف من قبل السلطات الوطنية.

كما اتفقتا على أنهما ستجريان عملية تقييم لأداء الأعضاء المنضمين لها للتأكد من تحقيقها للمعايير الموضوعة للعضوية وعدم مخالفتهما للمواد الأساسية المنظمة لعمل كل منهما.

بعد الانتهاء من الدراسة التحليلية المقارنة لكل من الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية، تجدر الإشارة إلى أن كلا منهما كانتا استجابة للمطالبات سواء الإقليمية بالنسبة للرابطة الأوروبية، أو الدولية بالنسبة للشبكة الدولية، لاستحداث كيانات لها مصداقية تضطلع بتحسين وتنمية ورقي ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، ويؤكد ذلك ما جاء في اجتماع بولونيا لعام ١٩٩٩ والذي حضره ٣٠ وزيرا للتعليم في دول أوروبا، إذ تمت الإشارة إلى لا يوجد نموذج أوروبي موحد لضمان الجودة سواء بمؤسسات التعليم العالي أو قبل الجامعي، وهو الأمر الذي دعا وزراء هذه الدول إلى الدعوة بأن يكون هناك تعاون بينهم يؤتي ثماره على المدى القصير، وأن يكون العقد المقبل هو عقد "تعزيز التعاون الأوروبي في مجال ضمان الجودة بهدف وضع معايير للمقارنة والمنهجيات. (55)

القسم الخامس: النتائج والتصور المقترح:

يعرض القسم الخامس من البحث للنتائج التي تم الوصول إليها، كما يُقدم تصورا مقترحا لإنشاء اتحاد لدول مجلس التعاون الخليجي لضمان جودة التعليم العالي تحت عنوان الشبكة الخليجية لضمان الجودة بالتعليم العالي Gulf Network for Higher Education Quality Assurance (GNHEQA).

☒ نتائج البحث:

تتلخص أهم النتائج التي يمكن الخروج بها من الدراسة المقارنة والنظرية في النقاط التالية:

١. أن ضمان الجودة في التعليم العالي، هي تلك الإجراءات التي تتخذها المؤسسات التعليمية أو الحكومات أو هيئات متخصصة، للتأكد من أن ما

يُقدم من خدمة تعليمية داخل مؤسسات التعليم العالي، يتفق واحتياجات المجتمع وتطلعاته، سواء أكان هذا المجتمع هي المنطقة التي توجد بها المؤسسة التعليمية أو الدولة أو حتى المجتمع الدولي.

٢. أن الحكم على وجود الجودة داخل أي مؤسسة تعليمية يقتضي أن نُحدد أولا ماذا نقصد بالجودة، حتى نستطيع أن نضع المعايير المناسبة والإجراءات الصحيحة لقياسها والحكم على وجودها.

٣. أن تطور مفهوم الجودة التعليمية صاحبه تطور مماثل في تطور منهجية ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

٤. أن تطور منهجية ضمان الجودة تشير إلى تطور مماثل في أهداف ضمان الجودة والتي انتقلت من مجرد تحسين نوعية التعليم، إلى تحقيق المساءلة الشعبية والحكومية، ومساعدة المؤسسات التعليمية على تنمية ذاتها، إلى إشعار الطلاب وأولياء الأمور بالمؤسسات التعليمية التي تحقق الجودة، إلى دعم قرارات الحكومية في تمويل مؤسسات التعليم العالي، وهو ما يتفق مع ما انتهى إليه فيروجنستين Vroeijenstijn من نتائج في دراسته.(٥٦)

٥. أن للاهتمام بضمان جودة التعليم العالي دواعي ومبررات أدت إليها التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وأن التنافس الدولي والسعي إلى تحقيق الريادة قد دفعا الدول والحكومات والهيئات إلى الاهتمام بضمان جودة التعليم العالي.

٦. أن إنشاء هيئات إقليمية ودولية لضمان جودة التعليم العالي هو نتاج لعدد من التأثيرات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، فالتكتلات الدولية التي نراها في الاتحاد الأوروبي والآسيان، والتكتلات الاقتصادية والمنظمات الاقتصادية الدولية كلها دفعت إلى إنشاء تكتلات وهيئات إقليمية ودولية في مجال التعليم، فكما تحرص منظمة التجارة العالمية على تحسين الاقتصاد الدولي، تحرص تلك الهيئات الإقليمية على تحسين جودة التعليم

العالي، وكما تنظم تلك الهيئات عمليات التبادل التجاري ولا تتدخل في آليات العمل الداخلية، كذلك تحرص الهيئات الإقليمية والدولية لضمان جودة التعليم على دعم الهيئات الوطنية والمؤسسات التعليمية بما يؤدي لضمان جودة التعليم العالي.

٧. أن تجربتا الرابطة الأوروبية والشبكة الدولية هما نتاج لعمليات الشراكة والتعاون الدولي في مجال التعليم العالي.

٨. أنه كلما كانت الدول الأعضاء بالهيئات الإقليمية أو الوطنية لضمان جودة التعليم أكثر تجانسا من حيث طبيعة التعليم والبيئة التعليمية والتربوية والمجتمع الذي توجد به مؤسسات التعليم، كلما كان ذلك أكثر تيسيرا على إيجاد معايير مشتركة وآليات أقرب إلى التجانس في ضمان جودة التعليم.

☒ **التصور المقترح:**

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الوصفية والتحليلية والمقارنة للرابطة الأوروبية والشبكة الدولية لضمان جودة التعليم العالي، وفي ضوء نتائج البحث، يسعى البحث إلى بناء تصور مقترح لإنشاء اتحاد إقليمي لضمان جودة التعليم العالي لدول مجلس التعاون الخليجي، تحت عنوان الشبكة الخليجية لضمان الجودة بالتعليم العالي Gulf Network for Higher Education Quality Assurance (GNHEQA).

وسوف يسير بناء التصور المقترح عبر سلسلة من الخطوات هي على النحو التالي:

- منطلقات التصور المقترح.
- مكونات التصور المقترح.
- متطلبات تنفيذ التصور المقترح.
- معوقات تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليها.

أولا: منطلقات التصور المقترح:

يمكن إجمال المنطلقات التي تحكم بناء التصور المقترح في نوعين من المنطلقات هي منطلقات نظرية مستمدة من الدراسة النظرية والوصفية للبحث، ومنطلقات محلية متعلقة بواقع ضمان جودة التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي.

١. **المنطلقات النظرية:**

تتحدد المنطلقات النظرية لبناء التصور المقترح في النقاط التالية:

أ. أن من أهم أهداف الهيئات الإقليمية التي تنشأ لضمان جودة التعليم العالي، هو دعم وتعزيز الممارسات التي تضطلع بها الهيئات لضمان الجودة وليس إلغاء دورها أو تحييدا لها.

ب. أن الفلسفة الأساسية التي يقوم عليها عمل الهيئات الإقليمية لضمان الجودة، هو التعاون والمشاركة، بحيث يتم تبادل الممارسات المتميزة والاستراتيجيات الفعالة في مجال ضمان الجودة.

ج. أن نجاح الهيئات الإقليمية في ضمان جودة مؤسسات التعليم عبر الدول المنضمة إليها والأعضاء فيها، يدعم عملية انتقال الطلاب بين مؤسسات التعليم العالي للدول الأعضاء.

د. أن إنشاء الهيئات الإقليمية لضمان الجودة التعليمية أو الاقتصادية أو غيرها، يعزز من القدرات التنافسية للدول الأعضاء في ظل عالم يسعى كل من فيه إلى التميز وتحقيق السبق العالمي سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي.

٢. **المنطلقات المحلية**

أ. أن دول مجلس التعاون الخليجي بها هيئات وطنية لضمان جودة التعليم العالي.

ب. أن عددا من جامعات دول المجلس قد حققت مراكز متقدمة في التصنيف الدولي للجامعات.

ج. أن بعض الكليات في دول مجلس التعاون قد حصلت على الاعتماد من هيئات عالمية ولديها من الممارسات والخبرات ما يمكن تبادله مع دول المجلس الأخرى.

د. أن دول المجلس قد بدأت في الاتحاد الجمركي منذ عام ٢٠٠٤ وتسعى نحو مزيد من الاتحاد السياسي والاقتصادي والتعليمي.

ه. أن دول المجلس تجمعها قواسم دينية ومجتمعية وثقافية وتعليمية، وهو ما من شأنه أن يدعم التواصل فيما بينها وينجح فكرة الشبكة.

ثانيا: مكونات التصور المقترح.

تتحدد مكونات التصور المقترح في عدد من الجوانب هي:

- الرؤية والرسالة.
- الأهداف.
- المبادئ الأساسية الحاكمة.
- الهيكل التنظيمي والاختصاصات.
- الأنشطة والعمليات.
- العضوية والميثاق.

وفيما يلي تفصيل ذلك.

ا. الرؤية والرسالة:

إنه لمن الصعب أن يضع البحث تصورا لرؤية ورسالة الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي؛ ذلك أن صياغة الرؤية والرسالة تحتاج إلى جلسات من البحث والنقاش، ولابد وأن تخرج من القائمين على شؤون هذه الشبكة، إلا أن الباحث يرى في ضوء الدراسة النظرية والوصفية وفي ضوء الاطلاع على

الدراسات السابقة وغيرها من التجارب، أن رؤية هذه الشبكة من الممكن أن تكون في السعي إلى أن يكون هيئة إقليمية رائدة في مجال ضمان جودة التعليم العالي، وأنه في سبيل تحقيق هذه الرؤية تتجلى رسالة الشبكة في تعزيز التعاون بين الهيئات الوطنية لضمان جودة التعليم العالي بدول المجلس، وتنمية وتبادل الممارسات المتميزة في مجال جودة التعليم العالي، وتنمية الشراكات مع الهيئات الأخرى العالمية والإقليمية والدولية.

٢. الأهداف.

في إطار رؤية ورسالة الشبكة الخليجية لضمان الجودة بالتعليم العالي السالف الإشارة إليها يمكن بلورة أهداف الشبكة في:

أ. أن تدعم الهيئات الوطنية لضمان جودة التعليم العالي بدول المجلس.

ب. أن تكون وحدة مركزية تصب عندها الممارسات المتميزة في مجال جودة التعليم العالي.

ج. أن تكون حلقة الوصل لتبادل ونشر المعلومات والخبرات في مجال ضمان الجودة بين الأعضاء.

د. أن تكون جهة استشارية إقليمية ودولية في مجال ضمان جودة التعليم العالي.

ه. أن تكون جهة بحثية نظرية وتطبيقية لإعداد الدراسات المتعلقة بتطوير نظم ومؤسسات وبرامج التعليم العالي.

٣. المبادئ الأساسية الحاكمة.

ثمة مبادئ لابد وأن تحكم عمل الشبكة يمكن إجمالها في الشراكة، والاستقلالية المؤسسية، والحرية الأكاديمية؛ حيث تتجلى *الاستقلالية المؤسسية* في:

- استقلالية مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي فيما تنتهجه من سياسات أو تتخذه من إجراءات للوصول إلى الجودة وتحقيقها

ومن ثم الحفاظ عليها وضمانها، وذلك بما يتوافق مع طبيعة وإمكانيات كل دولة أو مؤسسة تعليمية.

- استقلالية هيئات ضمان الجودة الوطنية بكل دولة من دول المجلس؛ بحيث بكون لهذه الهيئات الحرية فيما تتخذه من إجراءات مناسبة وما تقره من معايير وآليات واستراتيجيات للحكم على جودة مؤسسات التعليم العالي.

أما *الحرية الأكاديمية* فتتجلى في أن تقوم هيئات ضمان الجودة بعملها في إطار يعمل على تعزيز الحرية الأكاديمية والسلامة الفكرية والمؤسسية، وأن يقوم العمل على فرضية أساسية وهي أن الجودة وضمان الجودة مسئولية المؤسسات نفسها، وهو ما يعني أن تحترم عمليات ضمان الجودة الخارجية سلامة المؤسسة التعليمية وخصوصيتها، وأن يتم التعامل معها في ضوء أنها شريك وليس تابع، بما يزيد من تعاون المؤسسة، وهو ما يتفق مع ما أشار إليه كييل Kells من أن الجامعات تكون أكثر نضجا إذا تم التعامل معها على أنها شخص محل ثقة من أنها طفل عليه أن يسمع ويطيع.(٥٢)

أما الشراكة، فيقصد بها أن العمل في إطار هذه الشبكة لابد وأن يكون في إطار من الشراكة والتعاون بحيث تتم تبادل الممارسات المتميزة والمعلومات والخبرات حول ضمان الجودة بين دول المجلس، وأن تكون هذه الشبكة بمثابة النقطة المرجعية التي تلتقي عندها الخبرات وتنطلق منها، خاصة أو لدول المجلس تجارب وخبرات رائدة في مجال الاعتماد الوطني والدولي.

٤. **الهيكـــل التنظيمي والاختصاصات**

إيمانا بمبدأ المرونة التنظيمية فليس هناك تصور قطعي للهيكل التنظيمـــي للشبكة، ولكن يمكن وضع ملامح لشكل هذا الهيكل تتمثل في وجود مـــستويين إداريين وسكرتارية معاونة، بحيث يكون هناك مجلس أعلى للـــشبكة، ومجلـــس تنفيذي، وسكرتارية عامة.

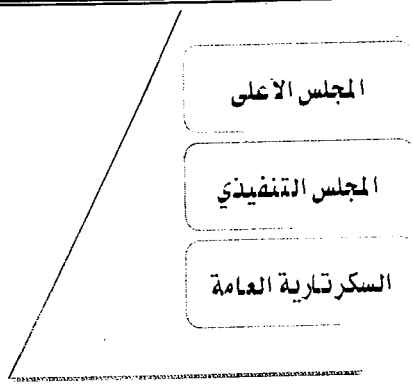

شكل يوضح الهيكل التنظيمي المقترح للشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي

أما فيما يتعلق باختصاصات كل مستوى تنظيمي فهي على النحو التالي:

المجلس الأعلى: ويختص بوضع السياسة العامة للشبكة، وإقرار لائحتها التنظيمية والميزانية، وتمثيل الشبكة في المحافل الدولية، وتوقيع الاتفاقياتِ الإقليمية والدولية، وانتخاب الرئيس والنائب وأعضاء المجلس التنفيذي، ومناقشة تقارير ضمان الجودة،،،، الخ من الاختصاصات التي سيقرها الأعضاء حال تشكيل الشبكة.

المجلس التنفيذي: ويضطلع بدور الإدارة التنفيذية؛ حيث يختص بتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، والبرامج التدريبية، والبحوث والدراسات والتقارير، والزيارات، والمراجعات الخارجية سواء على الهيئات الوطنية أو المؤسسات التعليمية الراغبة في ذلك وله حق تشكيل فرق المراجعات ممن يراهم من الشخصيات من داخل وخارج الشبكة،،،، الخ من الاختصاصات.

السكرتارية العامة: تقوم بدور الهيئة المعاونة؛ من حفظ السجلات والمكاتبات واستلام رسوم العضوية وكتابة التقارير، والقيام بالمراسلات وما يُسند إليها من أعمال.

٥. **الأنشطة والعمليات.**

في ضوء أهداف الشبكة ورؤيتها ورسالته تتجلى أبرز الأنشطة التي يمكنه القيام بها في:

أ. إعداد وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية والتأهيلية لتنمية الكوادر الفنية وإعدادها وتأهيلها.

ب. إنشاء شبكة إلكترونية للتواصل بين الدول الأعضاء يتم من خلالها إرسال واستقبال الممارسات والأفكار المتميزة في مجال التعليم العالي وجودته.

ج. القيام بعلميات المراجعة الدورية على الهيئات والمؤسسات الأعضاء لضمان اضطلاعها بعمليات ضمان الجودة بشكل جيد.

د. تكوين فرق المراجعات الخارجية المتخصصة من شخصيات مرموقة والاستفادة من خبراتها لتعزيز الكوادر البشرية في الشبكة الخليجية لضمان الجودة.

ه. التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية العاملة في مجال ضمان الجودة والتعليم العالي سواء المتقدمة منها أو النامية.

و. دعم الهيئات الوطنية لضمان جودة التعليم العالي للدول الأعضاء

٦. **العضوية والميثاق.**

في ضوء ما هو متعارف عليه في الهيئات العاملة في مجال ضمان الجودة هناك نوعين من العضوية هما العضوية العاملة وعضوية الانتساب.

وعلى مستوى الشبكة يُقترح أن تمنح العضوية العاملة للهيئات الوطنية لضمان الجودة بدول المجلس وممثليها ووزراء التعليم العالي وممثلي الهيئات الدولية التي لها أفرع داخل دول المجلس، ويحق للأعضاء العاملين الترشح لعضوية المجالس المختلفة للاتحاد.

أما عضوية الانتساب فتمنح للمنظمات المستفيدة من ضمان الجودة مثل مؤسسات التعليم العالي، وهي عضوية شرفية تمنح للمؤسسات التي تحقق مستوى متقدم من الجودة ومرتبة متقدمة في التصنيف الدولي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ويمكن أن يتبع الشبكة أشخاص لهم اهتمام بالجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي.

هذا وتلغى عضوية أي عضو يظهر مخالفته للميثاق التأسيسي للشبكة والقواعد المنظمة لها، كما تلغى عضوية الانتساب لأي مؤسسة تعليمية تحقق إخفاقا في مستواها التعليمي

ثالثا: متطلبات تنفيذ التصور المقترح.

تتمثل متطلبات تنفيذ التصور المقترح في:

1. **الجانب التشريعي والقانوني:**

يُقصد بالجانب التشريعي هنا القوانين والتشريعات المُقرة للشبكة والمنظمة لآليات العمل بها، ذلك أنه حتى تمتع هذه الشبكة بمصداقية، فلابد وأن تستصدر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي أو مجلس وزراء التعليم العالي قرارا يوصي بإنشاء هيئة إقليمية لضمان جودة التعليم العالي، يُعرف باسم الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي، يتبع الأمانة العامة لدول المجلس ويكون له شخصيته الاعتبارية.

كما يجب سن القوانين المنظمة للعمل وذلك من حيث:

- الهيكل التنظيمي للاتحاد.
- القوانين الخاصة بتشكيل المجالس واللجان.
- قواعد انتخاب وتعيين أعضاء المجالس واللجان والفرق.

هذا بالإضافة إلى كل ما قد يحتاجه التنفيذ من قوانين تسهل العمل وتيسر حركة اللجان في إطار من الشفافية الكاملة، وأن يتم تضمين ذلك في الميثاق التأسيسي للشبكة.

٣. الجانب التمويلي:

يُعادل هذا الجانب في أهميته الجانب التشريعي بل إنه قد يسبقه في الأهمية؛ ذلك أن تنفيذ هذا التصور بشقيه الإداري والفني يتطلب توافر تمويل كبير من مبان ورواتب الأعضاء ومكافئات لجان المراجعة الخارجية وتنفيذ بحوث وبرامج تدريبية وإنشاء شبكات وقواعد بيانات، وأدوات مكتبية وضيافة وغيرها، ويرى الباحث أنه في سبيل توفير التمويل اللازم للإنفاق على تنفيذ هذا الاتحاد الإقليمي، أن ترصد الحكومة ميزانية له تكون مصادرها من:

- الدعم المادي والتمويلي المقدم من رجال الأعمال والصناعة والذين ستقوم الحكومة بخصم ذلك الدعم من الضرائب المفروضة عليهم.
- حصيلة مجموع البرامج التدريبية، والاستشارات الفنية، وغيرها من أنشطة الشبكة.
- تمويل خاص مقدم من الدول الأعضاء لدعم الشبكة، والذي يُعد بمثابة استثمار طويل الأجل ستكون له انعكاساته الإيجابية على الدول الأعضاء اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، إذ أن دعم الدول للتميز في مجال التعليم العالي، سيعزز من الثروة البشرية الناتجة عن هذا التعليم والتي سيكون لها عوائدها المادية والاجتماعية التي تفوق مقدار ما تم إنفاقه.

رابعا: معوقات تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليها.

يرى الباحث أن التصور ربما لن يواجه معوقات كثيرة تذكر خاصة وأن دول المجلس تسعى إلى تحقيق مزيد من التعاون والاتحاد فيما بينها، ومن ثم قد تتلخص أبرز المعوقات التي قد يلاقيها هذا التصور في:

- عدم رغبة بعض الهيئات في الدخول في الشبكة على أساس أنها تطبق المعايير العالمية في مجال الجودة وأنها تستعين بهيئات عالمية في هذا الصدد، وأنها ليست بحاجة إلى الدخول في اتحادات إقليمية أو دولية.

- تخوف البعض من أن إنشاء الشبكة من شأنه القضاء على الهيئات الوطنية لضمان جودة التعليم العالي.
- تخوف البعض من أن إنشاء الشبكة سوف يفرض معايير معينة للحكم على جودة المؤسسات التعليمية.

وفي سبيل الرد على تلك المخاوف ودحضها، يتم التأكيد على أن إنشاء الهيئات والمؤسسات والاتحادات الإقليمية والدولية يُعد بمثابة استجابة للمتغيرات الدولية التي تهدف إلى تحقيق الجودة التعليمية، ويؤكد ذلك ما أشار إليه المؤتمر الدولي عن التعليم العالي لعام ٢٠٠٩ تحت عنوان ديناميات جديدة للتعليم العالي والبحوث من أجل التغيير والتنمية المجتمعية، إذ جاء في البند الثالث من توصيات المؤتمر وفيما يتعلق بالتدويل والإقليمية والكوكبية أن "ثمة تعاون إقليمي مطلوب في مجالات مختلفة منها: الاعتراف بالمؤهلات وضمان الجودة والحوكمة والبحوث العلمية والإبداع، ولذلك فإن التعليم العالي يجب أن يعكس الأبعاد الإقليمية والوطنية والدولية في التدريس والبحوث"(٥٨)

ويمكن التغلب على هذه المعوقات، بإقرار المبادئ العامة للشبكة والتي تؤكد على استقلالية الهيئات الوطنية لضمان جودة التعليم العالي وكذا مؤسسات التعليم العالي، في اتخاذ الإجراءات وإقرار المعايير المناسبة، وضمان الحرية الأكاديمية لها. والتأكيد على إنشاء هذه الشبكة ليس الغرض تذويب الهيئات وإنما تعزيزها ودعمها، وأنها خطوة نحو مزيد من التعاون على المستوى التعليمي، وأنها بداية لمرحلة يكون فيها لدول المجلس الريادة التعليمية في مجال ضمان جودة التعليم العالي.

هذا وبالله التوفيق وله المنة والفضل

هوامش البحث

([1]) Carter V. Good (Editor), **Dictionary of Education,** (New York: McGraw-Hill book company, 1973), P. 6.

([2]) محمد أمين الخولي، **قاموس التربية** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص ٦.

([3]) Philip G. Altbach & Jane Knight, **"The Internationalization of Higher Education: Motivations and Realities"**, Journal of Studies in International Education, Vol. 11 No. 3/4, Fall/Winter 2007 P. 301

([4]) سيلان جبران العبيدي، "**ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع**"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بعنوان: الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، والمنعقد ببيروت، في الفترة ٦ – ١٠ ديسمبر، ٢٠٠٩، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٠.

([5]) الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، **كتاب التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تقرير موجز: مراكز توكيد الجودة في المؤسسات التعليمية لما بعد المرحلة الثانوية: تقرير موجز ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م**، (الرياض: وزارة التعليم العالي، ١٤٢٨ هـ)، ص ٢٠.

([6]) الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي بدولة الكويت: مجلس الجامعات الخاصة، متاح على الرابط التالي: http://www.puc.edu.kw/، تاريخ الدخول ٢٠١٢/١٠/٩ .

([7]) الموقع الإلكتروني لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين، متاح على الرابط التالي: http://www.qaa.edu.bh/ViewPage.aspx?PageId=31 تاريخ الدخول ٢٠١٢/١٠/٩ .

([8]) الموقع الإلكتروني للجنة الاعتماد الأكاديمي– دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة اللجنة، متاح على الرابط التالي: https://www.caa.ae/caa/DesktopDefault.aspx?tabindex=1&tabid=60 تاريخ الدخول ٢٠١٢/١٠/٩.

([9]) الموقع الإلكتروني للهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي – سلطنة عُمان، متاح على الرابط التالي: http://www.oac.gov.om/ تاريخ الدخول ٢٠١٢/١٠/٩.

([10]) البوابة الإلكترونية لوزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، الجامعات السعودية تتقدم في التصنيف العالمي للجامعات، متاح على الرابط التالي: http://www.mohe.gov.sa/ar/news/Pages/News31.aspx تاريخ الدخول على الموقع: ٣ – ١٠ – ٢٠١٢.

([11]) فتحي درويش عشيبة، "**الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري – دراسة تحليلية**"، من بحوث المؤتمر السابع لكلية جامعة حلوان المؤتمر العلمي السنوي السابع، بعنوان تطوير نظم إعداد المعلم العربي وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة، والمنعقد في الفترة ٢٦-٢٧ مايو ١٩٩٩م.

([12]) الحارث عبد الحميد .. : الجودة في التعليم والمعرفة....www.almualem.net

([13]) American Society for Quality, Quality Assurance and Quality control Terms, http://asq.org/learn-about-quality/quality-assurance-quality-available at: , Access date: 3/9/2012control/overview/overview.html

([14]) Encyclopedia of Wikipedia, Quality Assurance Term, available at: . Access date: 3/9/2012http://en.wikipedia.org/wiki/Quality_assurance

([15]) شاكر محمد فتحي أحمد، التربية المقارنة: المنهج – الأساليب – التطبيقات (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣) ص ص ٩٣-٩٧.

([16]) Elaine El-Khawas, **ACCOUNTABILITY AND QUALITY ASSURANCE: NEW ISSUES FOR ACADEMIC INQUIRY**, In James J.F. Forest and Philip G. Springer, Altbach (eds.), International Handbook of Higher Education (New York: 2007), P. 24

([17]) DON F. WESTERHEIJDEN, **STATES AND EUROPE AND QUALITY OF IGHER EDUCATION**, In D.F. Westerheijden et al. (eds.), Quality Assurance in Higher Education: Trends in Regulation Translation and Transformation (New Springer, 2007), P. 73 York:

([18]) LEE HARVEY & BJØRN STENSAKER, "**Quality Culture: understandings, boundaries and linkages**", European Journal of Education, Vol. 43, No. 4, 2008, p. 43

([19]) A. Bernhard, **Quality Assurance in an International Higher Education Area** (London & New York: Springer, 2012), P. 63.

([20]) Elaine El-Khawas, **Op. Cit.** P. 25 – 26.

([21]) Joseph C. Burke et al, **Funding public colleges and universities for performance**, Education (New York: The Rockefeller Institute Press, 2002), P. 65.

([22]) Roger Brown, **Quality assurance in higher education: The UK experience since 1992** (London: Routledge Farmer, 2004) P.163.

([23]) Faber, M. & Huisman, J." **Same voyage, different results?: The course of The Netherlands and Denmark to a "European model" of quality assurance**". Quality in Higher Education, Vol. 9, No. 3, 2003, P. 231–241.

([24]) مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الأمانة العامة، **المنطلقات والأهداف**، الموقع الإلكتروني، متاح على الرابط http://www.gcc-sg.org/index895b.html?action=Sec-Show&ID=3، تاريخ الدخول ٣ نوفمبر ٢٠١٢

([25]) مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الأمانة العامة، **النظام الأساسي – المادة الرابعة**، الموقع الإلكتروني، متاح على الرابط http://www.gcc-sg.org/index895b.html?action=Sec-Show&ID=1، تاريخ الدخول ٣ نوفمبر ٢٠١٢

([26]) محمد السبوع وآخرون، " **تعزيز ثقافة الجودة وممارساتها في الجماعات العربية**"، الاتحاد الأوروبي – مشروع التير، سبتمبر ٢٠١١، ص ١٣.

([27]) الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، **كتاب التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تقرير موجز: مراكز توكيد الجودة في المؤسسات التعليمية لما بعد المرحلة الثانوية: تقرير موجز ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م**. (الرياض: وزارة التعليم العالي، ١٤٢٨ هـ)، ص ٢٠.

([28]) الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، **الموقع الإلكتروني للهيئة- الرؤية والرسالة والقيم**، متاح على الرابط التالي: http://www.ncaaa.org.sa/cmspage.aspx?id=3، تاريخ الدخول على الموقع ٣ نوفمبر ٢٠١٢.

([29]) جريدة الشرق الأوسط، عدد الجمعة **١٣** ذو القعدة **١٤٢٨** هـ **٢٣** نوفمبر **٢٠٠٧** العدد **١٠٥٨٧**

([30]) الموقع الإلكتروني لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين، متاح على الرابط التالي: http://www.qaa.edu.bh/ViewPage.aspx?PageId=31 تاريخ الدخول ٢٠١٢/١٠/٩ .

([31]) الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي بدولة الكويت: مجلس الجامعات الخاصة، متاح على الرابط التالي: http://www.puc.edu.kw/، تاريخ الدخول ٢٠١٢/١٠/٩ .

([32]) الموقع الإلكتروني للهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي – سلطنة عُمان، متاح على الرابط التالي: http://www.oac.gov.om/ تاريخ الدخول ٢٠١٢/١٠/٩.

([33]) الموقع الإلكتروني للهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي – سلطنة عُمان، متاح على الرابط التالي: http://www.oac.gov.om/ تاريخ الدخول ٢٠١٢/١٠/٩

([34]) محمد السبوع وآخرون، " **تعزيز ثقافة الجودة وممارساتها في الجماعات العربية**"، **الاتحاد الأوروبي** – مشروع التير، سبتمبر ٢٠١١، ص ١٣. – ١٤.

([35]) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "**إنشاء الشبكة الخليجية لضمان الجودة في التعليم العالي ضرورة لمواكبة النمو السريع وتحسين الجودة**"، مجلة المسيرة، الرياض، العدد ٥٥، السنة الرابعة، أكتوبر ٢٠١٢

([36]) **Lifelong Learning Programme of the European Union,** ENQA History, online: http://www.enqa.eu/history.lasso **, access date 8/6/2012**

([37]) ENQA Mission Statement: available at: http://www.enqa.eu/mission.lasso access date 2/7/2012

([38]) ENQA Mission Statement: available at: http://www.enqa.eu/mission.lasso access date 2/7/2012

(39) European Association for Quality Assurance in Higher Education, STATUTES OF THE EUROPEAN ASSOCIATION FOR QUALITY ASSURANCE IN HIGHER EDUCATION, Article 18 – Functions, 07.10.2011, P.8.

(40) Ibid, P.9 - 10.

(41)Ibid, P.14.

(42) European Association for Quality Assurance in Higher Education, Op. Cit, Article 40 – Functions, 07.10.2011, P.14.

(43) European Association for Quality Assurance in Higher Education, Op. Cit, Article 5 – 07.10.2011, P.2- 3.

(44) INQAAHE, International Network of Quality Assurance Agencies in Higher Education strategic plan 2008 – 2012, P. 2.

(45) INQAAHE Secretariat, International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education Constitution, (Netherlands: The Hague, 2010), P. 2.

(46) INQAAHE, Op. Cit P. 2 - 3.

(47) INQAAHE Secretariat, Op. Cit P. 3.

(48) Ibid, P. 4.

(49) INQAAHE, Op. Cit P, 1 – 2.

(50) INQAAHE Secretariat, Op. Cit. P. 3-4.

(51) WIKIPEDIA: The free Encyclopedia, **Millennium Development Goals**, 2001. On line: http://en.wikipedia.org/wiki/Millennium_Development_Goals, access date 12/10/2012

(52) Barbara S. Romzk and Melvin T. Dubnick, "**Autonomy**", In Jay M. Shafrtiz (Editor), **International Encyclopedia of Puvlic Policy and Administration**, Vol. I (New York: A Division of Harper Collins Publisher, 1998), p. 8-9

(53) خيري علي الجزيري، **مقدمة في مبادئ الإدارة** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٨)، ص ٢٠٥ – ٢٠٦.

(54) A. Bernhard, **Op. Cit**, P. 65.

(55) DAVID BILLING, "**International comparisons and trends in external quality assurance of higher education: Commonality or diversity?**" Higher Education, Vol. **47, 2004**, Kluwer Academic Publishers, P. 132.

(56) Vroeijenstijn, A.I. "**Improvement and Accountability: Navigating between Charybdis**", H. E. Policy Series, No. 30. London: Jessica Kingsley **Scylla and** publisher, 1995.

(57) DAVID BILLING, **Op. Cit**, P. 114

(58) أحمد إسماعيل حجي، **منظورات مقارنة للتعليم العالي والجامعي في القرن الحادي والعشرين**، في أحمد إسماعيل حجي ولبنى محمود شهاب، التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم: جامعات المستقبل واستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة، ط١ (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠١١)، ص ٧٦